الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد:
- آية الغول
- الفالي الساكر
- رونق بوجرادة

إشراف:
- د. غربي العيد

لجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة	المؤسسة الأصلية
د. غربي العيد	مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمّه لخضر- الوادي
د. نور الدين جوادي	رئيس اللجنة	جامعة الشهيد حمّه لخضر- الوادي
د. علي قابوسة	عضوا مناقشا	جامعة الشهيد حمّه لخضر- الوادي

السنة الجامعية: 2020/2019

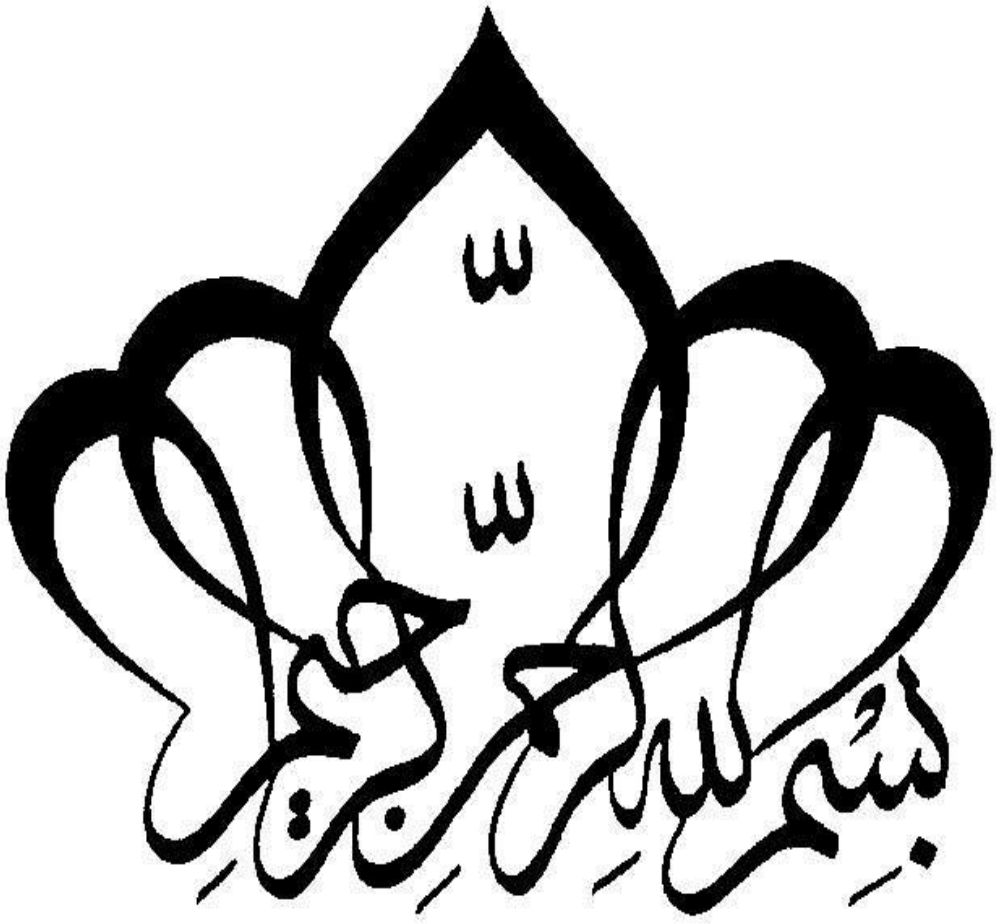
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى كل من يصلي على أفضل خلق الله محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم

اهدي هدا العمل إلى من كان سببا في وجودي في هده الحياة والديا كريمين حفظهم الله وأطال عمرهما و أسأل الله أن يحفظهم ويجزيهم كل خير

إلى من أظهور لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي علاء ، خالد ، هشام ، طيب وزوجات إخوتي

و أولادهم الحبيبين احمد زيد ، تسنيم

إلى رفيقات الحياة والدرب الجامعي رونق، فلة ، ذهبية ، شيماء، نوال ، باهية الوصاف ، فريال، نور الهدى ، نهاد، صباح،

إلى من جعلهم الله إخوتي بالله محمد اليمين ، نور الإسلام

والى كل من دعمني نفسيا و علميا جزاه الله كل خير ويجعله في ميزان حسناته

والى كل أقاربي وزملائي في دفعة وكل الذين صادفتهم طيلة مشواري الدراسي

والى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

الغول أية

إهداء

اختلطت دموع فرحتي بتخرجي وحزني بوداع أحبتي في غمضة عين

مرت أيامنا وها نحن اليوم نجني قطافنا ونودع أحبتنا والمكان الذي ضمنا ,هذه سنة الحياة لكن فرحتنا بتخرجنا ينسينا ألمنا ألف ألف مبروك أصدقائي وأحبتي.....

أهدي تخرجي إلى والدي ووالدتي أولا الذين بذلوا قصارى جهودهم حتى وصلت إلى ما أنا عليه .....

وإلى أخوتي ثانيا الذين كانوا سندي وعوني في مسيرتي الدراسية.....

إلى أصدقائي ومعارفي الذين أجلهم و أحترمهم.....

إلى أساتذتي في الكلية أهدي لكم مذكرتي .....

رونق.

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى آبي الغالي، و إلي آمي الحبيبة حفظهما الله، ودام عليهم موفور الصحة و العافية.

كما اهدي هذا العمل إلى من كان لي قدوة في العلم والعصامية والاجتهاد وحب المعرفة.

إلى إخوتي الأعزاء دون استثناء اهدي هذا العمل.

إلى من كانوا في سمائي كنجوم وتتلاشى بوجودهم كل الغيوم ..عائلتي

إلى كل من كان يشجعني دائما على العلم والمعرفة.

إلى كل رفيقات الدراسة والى كل من كان معي على طريق النجاح و الخير

إلى كل هؤلاء اهدي هذا الاجتهاد.

فلة

الملخص:

ان وظيفة التمويل البنكي أصبحت عاملا مؤثرا في نمو القطاع السياحي، حيث أصبحت هذه الوظيفة وسيلة هامة في زيادة القدرة التنافسية من تسويق المنتجات والخدمات السياحية في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، الا ان هذا الأخير مازال يعاني العديد من المشاكل أهمها مشكلة التمويل.

كل ذلك أدى الى إهمال الاستثمار في هذا القطاع وانخفاض حجم المشاريع السياحية هذا الوضع جعل الدولة تقوم بتسطير مجموعة من البرامج والتي ترجمت في شكل هيئات لتنفيذ سياستها السياحية من جهة، ودعم المستثمرين في هذا القطاع من جهة أخرى، لكن دور هذه الهيئات مرتبط خاصة بالدور الذي تلعبه البنوك العمومية من خلال تقديمها للقروض المصرفية والتي تسمح للمستثمرين بإقامة مشاريعهم السياحية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– البنوك التجارية– التمويل– المؤسسات السياحية

Abstract:

The function of bank finance has become an influential factor in the growth of the tourism sector, as this function has become an important means of increasing the competitiveness of marketing tourism products and services in achieving balanced regional development, but the latter still suffers from many problems, the most important of which is the problem of financing.

All this led to neglecting investment in this sector and a decrease in the size of tourism projects. This situation made the state lay down a set of programs, which were translated into bodies to implement its tourism policy on the one hand, and support investors in this sector on the other hand, but the role of these bodies is linked in particular to the role that Public banks play by providing bank loans that allow investors to set up their tourism projects.

Key words: Small and medium enterprises, commercial banks, finance, and tourism institutions.

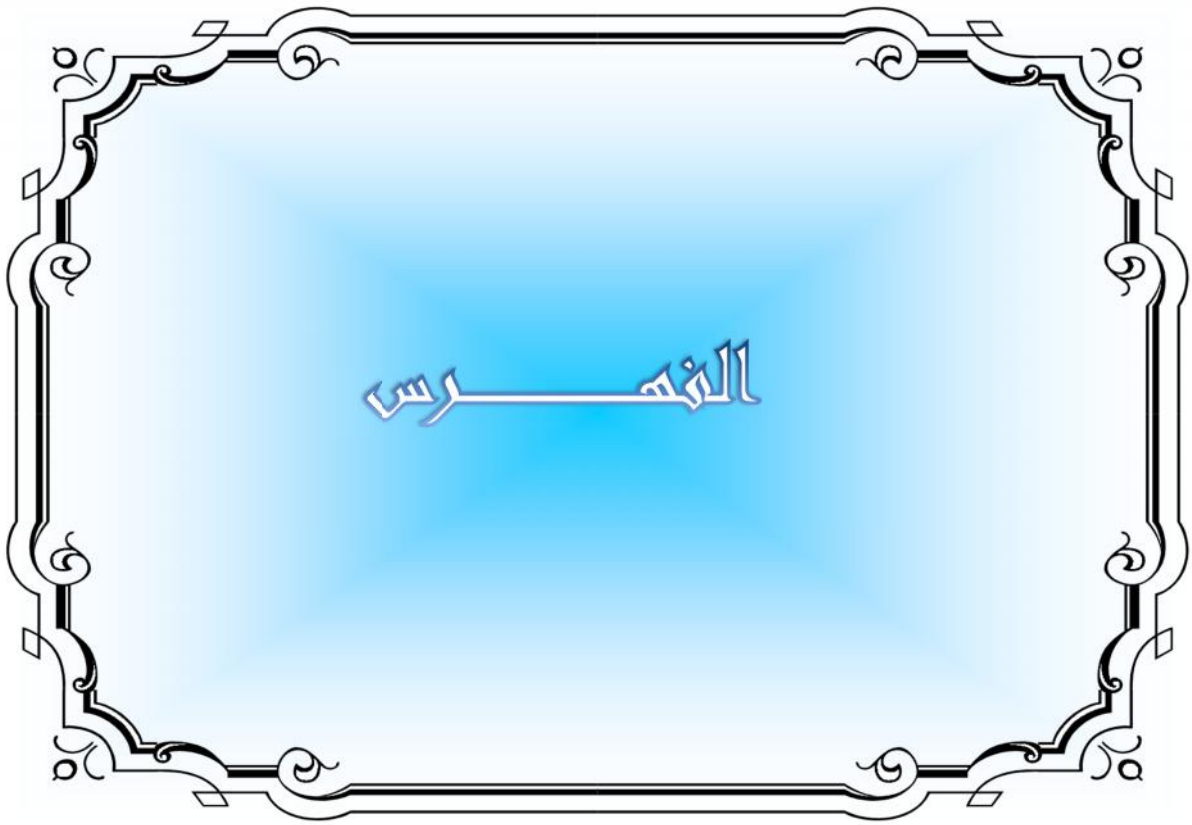
الفهـــــرس

الفهـــــــرس

العنوان	الصفحة
إهداء	I
تشكر	II
ملخص الدراسة	III
الفهرس	IV
المقدمة	أ– ث
الفصل الأول: الاطار النظري للبنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	01
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية ووظائفها	03
المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07
المطلب الثالث: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	17
المطلب الأول: الدراسات العربية	17
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	21
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	26
خلاصة الفصل الأول	29
الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	30
تمهيد	31
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية في الجزائر	32
المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	32
المطلب الثاني: هياكل الدعم المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38
المطلب الثالث: التحديات والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفرص المتاحة أمامها في مجال السياحة	43
المبحث الثاني: البنوك التجارية كأداة تمويلية للمؤسسات السياحية	47
المطلب الأول: مفهوم وأنواع المنشآت السياحية	47
المطلب الثاني: مصادر تمويل المشاريع السياحية	54

المطلب الثالث: سياسة منح القروض في المشاريع السياحية ومشاكل تمويلها	**61**
خلاصة الفصل الثاني	**69**
خاتمة	**71**
قائمة المراجع	**77**
الملاحق	**82**

1. قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نسبة القروض الممنوحة من البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2009	**12**
02	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي القطاعات لسنة 2009	**37**
03	يوضح تطور مساهمات القطاع السياحي في الناتج المحي الخام الجزائري خلال الفترة 2001-2011	**48**
04	تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام	**49**
05	تطور قيمة راس مال الاستثمارات السياحية 2001-2021	**49**
06	مساهمة القطاع السياحي في التوظيف في الجزائر	**50**
07	الاهمية الاقتصادية لسياحة	**51**
08	البيئة الإدارية للمستثمر السياحي بالجزائر	**67**

2.قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**11**
02	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة ودراسة الحالية باللغة العربية	**27**
03	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة ودراسة الحالية باللغة الأجنبية	**28**

04	العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 30 جوان 2017	**36**
05	تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام	**48**
06	يمثل التوظيف في قطاع السياحة (فنادق، مطاعم، مقاهي)	**51**

3. قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار/الرمز	الدلالة
ANA EM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANDI PME	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANSEj	الوكالة الوطنية لدعم الشباب
APSI	وكالة ترقية وتدعيم الاستثمار
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
EDIL	المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة
PME	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

4. قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	اتفاقية بين البنوك التجارية ومديرية السياحة والصيانة	**82**
02	المشاريع السياحية في صندوق ضمان القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**83**
03	المشاريع السياحية في الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار	**84**

المقدمة

توطئة

تفطنت العديد من الدول باختلاف درجة نموها الاقتصادي إلي أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الفعال في تحقيق أهدافها التنموية، لذلك أولت لها اهتماما متزايد لتقديم الدعم والمساعدة للنهوض بهذا القطاع.

حيث أن المؤسسات الصغيرة تعتبر عنصر مهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تتميز به من خصائص، كقابليتها لتكيف مرونتها التي تجعلها قادرة علي الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب شغل وجلب الثروة، كما أنها تشكل ميدان لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية وفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي.

فمع تزايد حدة المنافسة العالمية وانتشار آثار العولمة الاقتصادية، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل البديل أمام الدول النامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات الاقتصادية.

إلا أن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع عددها يضل مرتبط بمدى تجاوزها لمشكلة التمويل التي تظل المحدد الأساسي لقراراتها المتعلقة بالاستثمار وحتى قوتها المالية وقدراتها التنافسية, بحيث تكون دوما في حاجة مستمرة إلي مختلف أشكال التمويل الخارجي أي الاقتراض.

فتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل دوما الانشغال الأهم سواء بالنسبة الأصحاب هذه المؤسسات أو للسلطات العمومية في الاقتصاديات المعاصرة، لدلك هذه المشكلة تمثل عائق أمام تطورها ونموها وحتى في ضمان بقائها.

ولقد قدرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية معدل اختفاء هذه المؤسسات ب18% سنويا، وأكدت أن السبب الرئيسي لهذا الاختفاء هو صعوبة حصولها علي التمويل، فالقدرات التمويلية الصغيرة والمتوسطة عادة ما تعاني من قصور علي مستوى الموارد الخاصة، التي تعتبر من أهم مصادر التمويل والتي يخصص الجزء الأكبر منها لمواجهة تكاليف الإنشاءات، والتي أصبحت ذات تكلفة عالية، لذلك تلجا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلي مصادر الخارجية لتغطية احتياجاتها، وبما أنها غير مؤهلة لدخول البورصة فإنها تلجا إلي البنوك للحصول علي ماتحتاجه من أموال، ولكنه للحصول علي القروض المصرفية يتوجب عليها فضلا عن تقديم دراسة جدوى للمشروع توفر ضمانات كافية لتغطية القرض.

ومن أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع السياحة والتنمية السياحية، حيث زاد الاهتمام به في الفترة الأخيرة.

اهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي يجعل من الدولة الإطار الأول والفاعل في وضع الآليات المناسبة للاستثمار في هذا القطاع، وكل ذلك يصب في إطار تحقيق تنمية للمجتمع، من خلال الاستغلال الرشيد للموارد التي تتحصل عليها الهيئات المختلفة خاصة إقليميا في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية، التي يعتبر رأس مالها العائد من الأموال المتحصل عليها اثر الفعالية في الميدان السياحي.

كما أن الاستثمار في القطاع السياحي يتأثر بحجم الخدمات المقدمة بالبنية التحتية المتوفرة وبالبنية الاستثمارية الملائمة والمشجعة، إلا أن هذا كله نجده غير متوفر رغم القوانين والأنظمة التي تم وضعها لخدمة السياحة, كما أنها ليست كافية ولم تلغي المشاكل التي يتخبط فيها القطاع، وخصوصا تلك المتعلقة بالجانب المالي، من خلال القطاع المصرفي وعلي رأسها البنوك التجارية التي تبقى الملاذ الأخير لتمويل في ظل انتقاء قنوات التمويل الأخرى، ورغم تدخل الدولة من خلال الأجهزة و وكالات الدعم التي انشأتها لكن دورها يبقى مرهونا بالدور الذي تلعبه البنوك التجارية.

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ماهو دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية؟

وضمن هذا الإطار العام للإشكالية نطرح جملة من التساؤلات الفرعية:

- ماذا نقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ وما الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في التنمية الاقتصادية؟

- ما المقصود البنوك التجارية وماهو دورها في عمليات التمويل؟

- ما المقصود بالسياحة وما هو واقعها في الاقتصاد الجزائري؟

- ماهي الصعوبات التي يواجها المستثمرين في الحصول علي التمويل البنكي للاستثمار السياحي؟

- هل نعتبر التمويلات المدعمة من البنوك هي الحل الأمثل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

فرضيات الدراسة:

بناءا علي ماتقدم نجد أنفسنا أمام اختبار الفرضيات التالية:

– تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وأساسيا في النهوض باقتصاديات الدول، وذلك بحكم أنها تمثل الحصة الكبرى في تكوين القطاعين الخاص والعام، وأنها تشكل قاطرة التنمية المعاصرة لكثير من دول العالم نظرا لخصوصيات التي تتميز بها.

– يعاني قطاع السياحة بالجزائر من التهميش وعدم الاهتمام ضمن أولويات البرامج التنموية للدولة.

– توفر البنوك التجارية والهيئات الرسمية للدولة كل التسهيلات المالية واللوجستية يقابلها غياب ثقافة لدى المستثمر وعدم وجود الرغبة في التوسع وإنشاء الاستثمار السياحي.

– التمويل المدعم يعتبر الحل الأمثل لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك.

مبررات اختيار الموضوع:

إن مبررات اختيار الموضوع تتمثل في اعتبارات موضوعية، متمثلة في معرفة دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة السياحية وكذا الرغبة في دارسة المواضيع المتعلقة بالقطاع السياحي، واعتبارات ذاتية متمثلة في تخصص الذي ندرس فيه (تخصص اقتصاد نقدي وبنكي) والميول الي المواضيع الخاصة بالبنوك التجارية.

أهمية البحث:

- ضبط المفاهيم الأساسية للموضوع: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنوك التجارية، السياحة.
- يجمع الموضوع بين عنصرين حديثين لكل منهما أهمية بالغة في قضايا الوقت الراهن.
- محاولة إثراء المكتبة الجزائرية التي تفتقر لهذه المواضيع خاصة باللغة العربية.
- كما تكمن أهمية هذا الموضوع في أن وظيفة التمويل البنكي أصبحت عاملا مؤثرا في نمو القطاع السياحي، حيث أصبحت هذه الوظيفة وسيلة هامة في زيادة القدرة التنافسية من تسويق للمنتجات والخدمات السياحية وفي تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

أهداف البحث:

الهدف من هذه الدراسة هو التعريف بالإمكانيات السياحية المتواجدة بالجزائر والوصول الي تحديد المكانة التي يحتلها قطاع السياحة ضمن الاقتصاد الوطني، ومعرفة الآفاق التي رسمت للمشاريع السياحية وأساليب الدعم التي ستحظى بها من قبل الدولة، والوقوف علي أهم نقائص هذا القطاع والمشاكل التي يعاني منها، خصوصا تلك المتعلقة بالمشاكل المالية ومحاولة معالجتها وما يمكن أن تساهم به البنوك في هذا المجال والوقوف علي الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل البنكي ودوره في تنشيط السياحة، وتحديدا سوف نركز على الأهداف التالية:

- دور القطاع البنكي في تنشيط وتمويل الاستثمارات السياحية.
- توجيه الاهتمام نحو إبراز التمويل البنكي للسياحة كقطاع له وزنه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

منهج البحث:

إن أهمية الموضوع وطبيعته ونوع المعلومات المتوفرة عنه تتطلب العمل وفق منهج يتناسب مع الأهداف المراد تحقيقها وهذا المنهج يتمثل في المنهج الوصفي والتحليلي لكلا الجانبين لدراسة.

صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول علي المراجع وذلك بسبب غلق المكتبات العامة الجامعية في ظل هذه الظرف.
- تضارب كبير في الإحصائيات علي مستوى الديوان الوطني للإحصائيات و وزارة السياحة.
- تدخل القطاع السياحي مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى, وصعوبة فصله في بعض الأحيان.

هيكل البحث:

ينطوي موضوع بحثنا على فصلين أساسين وهما:

الفصل الأول: تم التطرق فيه إلي مختلف المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل وأنواعها والدور الذي تلعبها كل من البنوك والمؤسسات في التنمية الاقتصادية، والعلاقة التمويلية بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهم الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: خصص للحديث واقع وآفاق القطاع السياحي في الجزائر وعن دور البنوك في تمويل المؤسسات تحت عنوان البنوك كأداة تمويلية للمؤسسات السياحية فتم فيه التطرق لمختلف مفاهيم السياحة وأنواعها وأهميتها كما تطرق هذا الفصل إلي مصادر تمويل المشاريع السياحية والسياسات المتبعة من طرف البنك في منح القروض لهذه المشاريع وكذا الجدوى الاقتصادية منها.

الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد :

يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، فالبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائض، وأولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال، ويعد البنك التجاري أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد، إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات، وبهذا تحقق البنوك أرباحها عن طريق الفرق بين الفوائد وتوظيفها وتكلفة إيداعه، وكذلك من خلال الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد من أهم الفرص المتاحة لتحقيق أرباح البنوك لما تتميز بها المؤسسات من سيمات كثيرة تساهم في تحقيق أهداف البنوك، حيث تساهم في القضاء على البطالة ومحاربة الفقر وتوفير اليد العاملة وتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمعات المتقدمة والنامية، ويمكن التوسع في التعرف على مفاهيم البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال هذا الفصل، وهذا من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: دراسات سابقة للموضوع.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتطرق في هذا المبحث إلى ذكر مختلف المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح العلاقة بينهما.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية ووظائفها

الفرع الأول: مفهوم البنوك التجارية

هناك عدة تعاريف للبنوك التجارية، نذكر منها ما يلي:

- البنوك التجارية هي المؤسسات التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو الآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف خطته التنموية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات التنمية والادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج ، بما في ذلك تلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزم من عمليات مصرفية تجارية ومالية وفق للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[1]
- يعرف قانون النقد والقرض في مادته (114) البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية لإجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى، 113 من هذا القانون بحيث يتضمن هذه المواد ومن الأعمال التي كلفت بها البنوك فهي تنحصر فيما يلي:[2]
- العمل على جمع الودائع و المدخرات من الجمهور القيام بمنح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إرادتها.
- يمكن تعريف البنوك التجارية، ويطلق عليها أيضا اصطلاح بنوك الودائع بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل.[3]
- البنوك التجارية هي التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وما شبح ذلك، واهم ما يميز المصارف التجارية عن غيرها من البنوك الأخرى هو

[1] عبد الغفار حنفي، **الأسواق و المؤسسات المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية2000 ، ص 24.

[2] قانون النقد و القرض 9_10 .

[3] عادل أحمد حشيش ، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، دار الجامعة الجديدة ، الأزاريطة ، 2004، ص 190 .

قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للصرف.[1]

- ـ التجارية بأنها تلك المصارف التي تقوم بقبول الودائع عند الطلب أو لأجال محدودة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تتكفل بعمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والمساهمة في إنشاء المشروعات ، وما تطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[2]
- صرف التجاري هو المنشأة التي تقبل ديونها في تسوية الديون بين أفراد ومؤسسات المجتمع، وتتمثل ديون المصرف في الودائع المودعة لديه من قبل الأفراد.[3]

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص أن: البنوك التجارية هي البنوك التي تقوم بعملية قبول الودائع لدى الأفراد والهيئات تحت الطلب أو الآجال محددة وتستخدم هذه الودائع في فتح حسابات و تقديم القروض الائتمانية بهدف تحقيق الربح.

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية

هناك عدة وظائف للبنوك التجارية منها ما هو من الوظائف التقليدية ومنها ما هو من الوظائف الحديثة

1- الوظائف التقليدية: ويمكن إيجاز أهم الوظائف التقليدية فيما يلي:[4]

- قبول الودائع: تعد هذه الوظيفة أول واهم وظائف البنوك التجارية، وقبول الودائع معناه تلتقي البنك التجاري مبالغ بعملات مختلفة تكون واجبة الدفع أو التأدية عند الطلب أو بعد إنذار في تاريخ استحقاق معين، وهذا حسب نوع الوديعة.

بار الودائع أهم مصادر البنوك التجارية فان البنك يعمل بطرق مختلفة لجدبها سواء عن طريق خلق أوعية ادخارية جديدة أكثر إغراء للمدخرين أو بالطرق السعرية .

[1] رشاد العصار ، رياض الحلبي ، **النقود والبنوك** ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2000 ، ص 69 .

[2] محمود يونس، عبد المنعم مبارك ، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية** ، الدار الجامعية، 2003 ، ص213 ،215 .

[3] زياد رمضان ، **إدارة الأعمال المصرفية** ، الطبعة السادسة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997، ص 12 .

[4] عبد الواحد غردة ، **محاضرات في الاقتصاد البنكي** ،كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم تسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، ص 14 .

– **منح الائتمان:** ويعتبر منح الائتمان من الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية وهي تلك العملية التي بموجبها يقدم لبنك لزبون الثقة، وذلك بمنحه مبلغ من المال أو ضمان معين (الالتزام بتوقيع) مقابل تعهد الزبون بإرجاع المبلغ خلال الفترة المتفق عليها وضمن الشروط المحددة في العقد.

– **خلق النقود** : تعتبر وظيفة خلق الودائع من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية لما لها من تأثير على الاقتصاد القومي، فالبنك التجاري بإمكانه منح قروض تفوق بكثير قيمة الأموال المودعة لديه، مما يتسبب في زيادة كمية النقود في حدود متزايدة، وتحدث عملية خلق النقود الودائع عندما يقوم البنك بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإيداع القرض في إحدى المصارف التي يتكون منها لجهاز المصرفي، ويطلق على هذه الودائع بالودائع المشتقة تمييزا لها عن الودائع الأصلية التي تتمثل في قيام احد العملاء بإيداع نقود أو شيكات حصل عليها من وحدات خارج الجهاز المصرفي.

2– الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:[1]

– **تقديم خدمات استثمارية للمتعاملين:** أصبحت معظم المصارف تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشائهم للمشروعات، وبدالك فانه يتم على ضوء هذه الدراسات تحديد الحجم لأمثل للتمويل المطلوب، كذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء لإنتاج والبيع والتحصيل باعتبار أن الفلسفة المصرفية السلمية تعتبر مصلحة المصرف ومصلحة المشروع على اعتبار انه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك للمصرف الذي يموله لأنه سوف يضمن تسديد الالتزامات المترتبة عليه وفق توقيتات المتفق عليها.

– **إدخال المناسبات:** تشجيع المصارف المتعاملين معها أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل مواجهة نفقات موسم الاصطياف، أو الزواج أو تحمل نفقات تدريس الطلبة في الجامعات أو شراء الهدايا...الخ، حيث تعطيهم فوائد مجزية على هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم، وتمنحهم الحق في الاقتراض بشروط سهلة كالحصول على مبالغ توازي ضعف المبلغ المدخر مثلا عند حلول المناسبة المدخر من أجلها.

[1] فلاح حسين الحسني ، **إدارة البنوك** ، مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر ، عمان شارع الجمعية العلمية الملكية، 2000 ، ص 36 .

وهذا النوع من المدخرات المصرفية يؤدي إلى زيادة موارد المصرف نتيجة تراكم مدخرات المتعامل على فترات دورية ، وحتى حلول موعد المناسبة التي يدخر لأجلها ذلك العميل فيقوم بسحب مدخراته، غالبا لا يؤثر هذا السحب على موارد المصرف.

– **البطاقة الائتمانية (بطاقة الاعتماد)**: وتعتبر من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة التي استحدثها المصارف التجارية في الولايات المتحدة في الستينات من هذا القرن وتتخلص هذه الخدمة في منح الإفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع المصرف ، على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات إلى المصرف خلال 25 يوم من تاريخ استلامه قائمة بمختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم ، حيث يرسل المصرف هذه القائمة في نهاية كل شهر، ولا يدفع المتعامل أية فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد.

إلا انه سوف يدفع فوائد مقدارها(1.5%) في الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد لسداد.

وتشترط معظم المصارف حدا أدنى للسداد كان يكون 5% من الرصيد القائم أو عشرة دولارات أيهما اكبر، كم أن المصرف يتقاضى عمولة بيع من المحلات التجارية ومحلات الخدمات وتتراوح هذه العمولة بين 3% و5% من قيمة المبيعات التي تتم بواسطة هذه البطاقة، ومن الجدير بالذكر أن هذه البطاقة قد طبقت عام 1982 حيث توجد بطاقة بتراكارد ويصدرها نفس البنك للاستعمال العالمي.[1]

[1] فلاح حسين الحسني ،**إدارة البنوك** ، نفس المرجع السابق ،ص 36،37 .

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النواة الأساسية لبناء الصرح الاقتصادي لأي بلد، فلقد أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محرك للتنمية، وإحدى الدعائم الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية، وذلك في جميع الاقتصاديات بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها وسياساتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاقتصادية والاجتماعية.

انتشر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [*] "PME" انتشار واسعا في مختلف دول العالم، لأنها استطاعت فرض وجودها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، مما جعلها تستحوذ على اهتمام كبير من قبل تلك الدول نظرا للدور الذي تلعبه في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الغموض وعدم الرؤية مازالا قائمين في تحديد معنى هذا النوع من المؤسسات رغم أهميتها، لذا يثير مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلا كبيرا بين الاقتصاديين والباحثين.

ففي الحقيقة ليس هناك تعريف واحد لها ، فهي تعتبر من المفاهيم النسبية وليست المطلقة؛ فقد أشارت إحدى الدراسات بإحدى معاهد جورجيا بأنه توجد أكثر من 55 تعريفا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة،[1] بينما نجد كل من Bennett et Shipsey في جمعية الكونغرس الأمريكي الذي أحصى أكثر من 700 تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك وجدت اتجاهات مختلفة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد مفهومها، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التطرق إلى مفهومها وصعوباته، أهميتها الاقتصادية والاجتماعية.

هناك عدة تعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسبب تعدد المعايير والمقاييس التي اعتمدها الكتاب وباحثون في هده الدراسات، ونذكر منها ما يلي:

– التعريف المعتمد من البنك الدولي: البنك الدولي يعرف المؤسسات الصغير والمتوسطة استخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيار مبدئيا هي تلك المؤسسات التي توظف اقل من 50 عامل ويصنف المشروعات التي

[*] نجد أن هناك العديد من المصطلحات الاقتصادية التي يتم استخدامها من أجل الإشارة والتعبير عن تلك المؤسسات، مثل المنشآت الصغيرة أو المشاريع الصغيرة جدا والمتناهية الصغر والوحدات الصغيرة أو المشاريع الدقيقة، ويعتبر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME أكثر انتشارا في الوقت الراهن، وفي الجزائر يتم استخدام مصطلح المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة PME-PMI .

[1] ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية، الأردن، 2006، ص:02.

تعمل اقل من 10 عمال مشروعات متناهية الصغر، والتي ما بين 10و50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة وما بين 50 و100 عامل فهي مصنفة مؤسسات متوسط.[1]

– تعريف الاتحاد الأوربي: التقرير السنوي للمرصد الأوربي للشركات الصغيرة والمتوسطة وضح انه لا يوجد تعريف واحد قائم على أساس علمي للشركات الصغيرة والمتوسطة لأنه لا يوجد مفهوم واضح، وبالتالي تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة التي توظف اقل من 250 شخصا والتي يكون حجم مبيعاتها السنوي اقل من أو يساوي 40 مليون يورو، أي إجمالي الميزانية العمومية لا يتجاوز27 مليون يورو.[2]

– عرف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا: فقد اعتبر المؤسسات العائلية توظف من 1 إلى 9 عامل، والمؤسسات الصغيرة توظف من 10 إلى 49 عامل، والمتوسطة توظف من 50 إلى 99 عامل.[3]

الفرع الأول: تطور مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف لها، ولكن بعضها تعتبر غير رسمية، **فأول محاولة** كان التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات ص و م للفترة 1974- 1977، الذي وضعته وزارة الصناعة والطاقة، معطيا التعريف التالي" نسمي مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل وحدة إنتاجية:

- ✓ مستقلة قانونيا؛
- ✓ تشغل أقل من 500 شخص؛
- ✓ تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، تطلب الإنشاء استثمارات بها أقل من 10مليون دج.

أما **المحاولة الثانية**، قامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة EDIL بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1983، حيث ركز الملتقى في تعريفه على معياري اليد العاملة ورقم الأعمال، فعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها "المنشأة التي:

---

[1] احمد قنيع وآخرون ، **دور تمويل البنوك التجارية في للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التميز** ، ملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،كلية علوم اقتصادية التجارية وعلوم تسير، جامعة حمة لخضر الوادي، يومي 06_07 ديسمبر 2017، ص 3.

[2] BESSADI Salima, LE ROLE DES BANQUES COMMERCIALES DANS LE FINANCEMENT DES PME(CAS:BNA AGENCE DE TIZI_OUZOU),Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de master en sciences économiques, spécialité monnaie, finance et banque, université mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, 2015_ 2016,p12.

[3] سعاد قوي، **التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد صناعي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2016_2017،ص 06.

- ✓ تشغل أقل من 200 عامل؛
- ✓ تحقق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائري.

ثم كانت **المحاولة الثالثة**[1]، من اقتراح الباحث "رابح محمد بلقاسم" بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988، حيث ارتكز هذا التعريف على المعايير النوعية، والذي عرف المؤسسات ص و م بأنها: "كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات أو الاثنين معا، ذات حجم صغير أو متوسط، تتمتع بالتسيير المستقل، التي تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو عمومية".

أولا– التعريف المعتمد من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001 :

إن المحاولات والتعريفات السابقة بقية ناقصة، كونها لم تعرف بوضوح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الأخرى، ولإدراك الجزائر لأهمية المؤسسات ص و م في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية تعريفا مفصّلا **رسميّا** من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م، وطبقا للقانون 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 تعرف كما يلي:[2]

تعرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة مهما كان طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، وتشغل من 1 إلى 250 شخص ، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 500 مليون دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية".

حيث تعرف المؤسسات المتوسطة على أنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار ولا يقل عن 200 مليون دينار، أما المؤسسات الصغيرة فهي التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، بينما المؤسسات المصغرة فهي التي تشغل من 1 إلى 9 عمال ولا يتجاوز رقم أعمالها 20 مليون دينار".

وقد اعتمد التعريف الجزائري على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 والذي كان موضع توصية لكل البلدان الأعضاء، حيث صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] لخلف عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص، 24.

[2] المادة 04ـ05ـ06ـ07، القانون رقم 01ـ18، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، الصادر في 27 رمضان 1422 هـ الموافق 12 ديسمبر 2001 ، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا– التعريف المعتمد الحالي ضمن قانون 2017:

وقد تم تعديل القانون التوجيهي لترقية PME سنة 2017 لتعرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة في القانون . مهما كان طبيعتها القانونية بأنها "مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من واحد إلى 250 شخص، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي مليار دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية ".[1]

حيث تعرف المؤسسات المتوسطة على أنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دينار ولا يقل عن 400 مليون دينار، أما المؤسسات الصغيرة فهي التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دينار، بينما المؤسسات الصغيرة جدا فهي التي تشغل من 1 إلى 9 عمال ولا يتجاوز رقم أعمالها 40 مليون دينار".[2]

ويركز هذا التعريف على ثلاث مقاييس وهي: المستخدمون، رقم الأعمال، والحصيلة السنوية، بالإضافة إلى شروط استقلالية المؤسسة، وهي كما يلي:

- ✓ **الأشخاص المستخدمون:** بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة؛
- ✓ **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته 12 شهرا؛
- ✓ **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخر، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ ومن خلال التعاريف التالية نستنتج أن مؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مؤسسات إنتاج سلع وخدمات التي تشغل اقل من 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها عن 400 مليون دج، مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز 200 مليون دج سنويا.

[1] المادة 05، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 02، 11 يناير 2017 .

[2] المادة 07-09-10، **نفس المرجع**.

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع حصيلتها السنوية
المؤسسات الصغيرة جدا	1- 9	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
المؤسسات الصغيرة PE	10- 49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
المؤسسات المتوسطة ME	50 – 250	ما بين 400 مليون / 4	ما بين 200 مليون دج / 1 مليار

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المادة 08 ، 09 ، 10 ، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، 11 يناير 2017.

المطلب الثالث: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: طرق تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر البنوك التجارية كممول رئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك أمام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالي، حيث تتدخل من خلالها توفيرها لتشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة نشاط الممول إلى قروض الاستغلال وقروض لاستثمار:

1- قروض الاستغلال:[1]

وهي القروض الموجهة لتمويل كل عمليات التي تقوم بها المؤسسات في فترة قصيرة التي غالبا لا تتعدى 12 شهرا وتتمثل في:

أ- **اعتمادات الصندوق:** هو اتفاق يتعهد بموجبه البنك بوضع مبالغ تحت تصرف الشخص وذلك وفق مدة محددة وقد يتفق على أن يسحب المستفيد هذه المبالغ على دفعة واحدة أو على دفعات متتالية وقد يأخذ فتح الاعتماد شكلا بسيطا أو شكل حساب الجاري، وتأخذ اعتمادات الصندوق عدة أشكال هي:

_ **تسهيلات الصندوق:** وهي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي تواجهها المؤسسة وعادة ما يتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا، وعادة لا تتجاوز مدتها بضعة أيام.

[1] لعلى محمد ، ضويون محمد منير، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،2016 _2017 ،ص 08،09.

- **الكشف البنكي**: تستفيد منه المؤسسة التي تسجل نقصا في الخزينة ناجمة عن كفاية رأس المال العامل، ومدته قد تصل إلى سنة، وهو يعني المبلغ الذي يسمح البنك لعميله بسحب بما يزيد عن رصيد حسابه الجاري، ويقرض البنك فائدة على العميل خلال الفترة التي تسحب فيها مبالغ تفوق رصيد الدائن في الحساب الجاري، ويتوقف حساب الفائدة بمجرد عودة الرصيد من المدين إلى الدائن.
- **قرض الموسم**: وهو قرض على الحساب الجاري قد يمتد إلى أكثر من 9 أشهر، ويستخدم لتمويل نشاط موسمي لمؤسسة معينة، حيث يوجد لسد حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي.
- **القروض بالالتزام**: وفي هذه الحالة لا يتم تقديم المبالغ المالية للمؤسسات بصورة مباشرة وإنما إعطاء الأموال إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته.

2- قروض الاستثمار:[1]

في الحقيقة نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة.

أ- **قروض متوسطة الأجل**: توجد القروض المتوسطة الأجل لتمويل استثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة. ويمكن التميز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل:

- **القروض القابلة للتعبئة**: فالأمر يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسات مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار اجل استحقاق القرض الذي منحه.
- **القروض الغير قابلة للتعبئة**: فان ذلك يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لذا البنك المركزي وبالتالي، فانه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.

ب- **قروض طويلة الأجل**: القروض الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات، تفوق في الغالب 7 سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية 20 سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني، بمختلف استعمالاتها المهنية).

[1] خنفسي محمد عبد الناصر،مالك سعيد ، **حول مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، جامعة احمد دراية ادرار ،2018_2019 ، ص13،14.

الشكل رقم (01): نسبة القروض الممنوحة من البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2009.

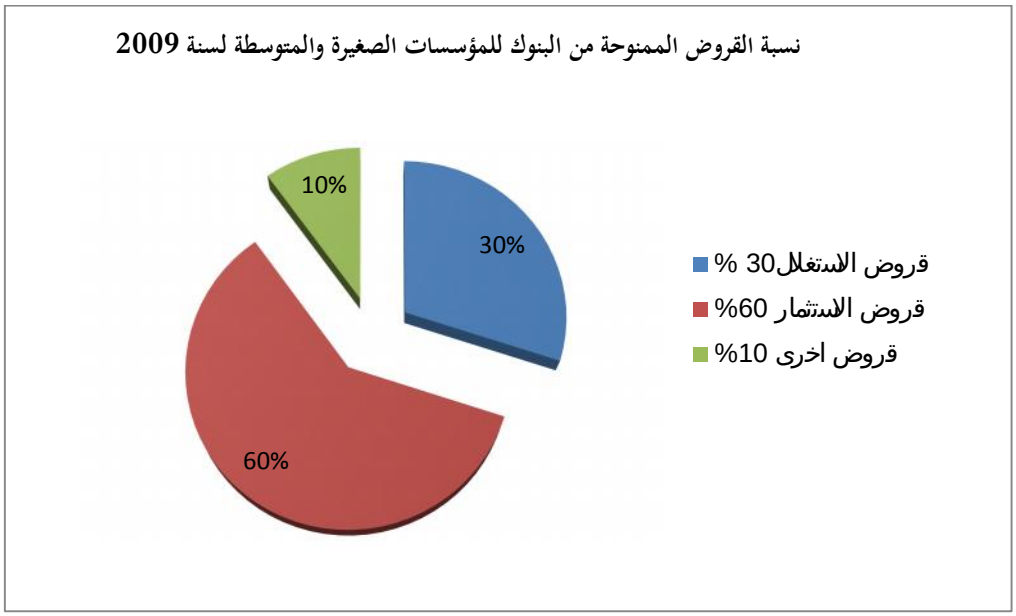

المصدر: بن حمو عبد الله، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، الجزائر 2010-2011، ص 180.

يتضح لنا من خلال الشكل أن البنوك الجزائرية مولت عدة أنواع من القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة قروض الاستثمار حيث أن نسبتها 60% , مقارنة بقروض الاستغلال التي نسبتها 30% وقروض الأخرى بنسبة 10% خلال سنة 2009.

الفرع الثاني: استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد دعت الضرورة بالنسبة لبنوك في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية ومواجهة تحديات عصر العولمة، أن تسعى إلى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنويع مجالات توظيف مواردها على أسس تتماشى مع احتياجات العملاء المتعددة.

ولقد شكل زيادة التوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الميادين التي تعد مجالا خصبا لتطوير النشاط التمويلي لبنوك ، باعتبار أن هذا القطاع من المؤسسات يشكل غالبية النسيج المؤسساتي في أغلب الدول، وحتى تكون استراتيجية البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر فعالية فإنها تتطلب توافر المتطلبات التالية:

- ✓ تكييف المستويات إدارية الخاصة بالدراسات واتخاذ القرارات لتحقيق الكفاءة والفعالية وذلك بالاهتمام بـ :
  - توفير أدوات ودعائم تسيير القروض

- تطوير وتنمية القدرات إدارية على تحليل خطر تقديم القروض لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على توزيع الخطر الائتماني على مختلف النشاطات الاقتصادية.

✓ الحث على إنشاء مؤسسات رأسمال المخاطر ومؤسسات التمويل الايجاري من أجل تغطية نقص مستوى التمويل الذاتي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ المرافق والمساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الميادين التالية:

- الدخول في مشاريع التعاون والشراكة.
- إعادة الهيكلة والخروج من مراحل التعثر.
- مرافقة أصحاب المؤسسات في عمليات التصدير والدخول للأسواق الأجنبية.
- الدخول إلى الأسواق المالية.

✓ التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير المعلومات الضرورية حول هذا المؤسسات.

الفرع الثالث: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن التميز بين نموذجين أساسيين يتحد من خلالهما طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهما كتالي:[1]

– النموذج الأمريكي:

من خصائص هذا النموذج أن تلك العلاقة التي تربط البنك التجاري بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمتاز كما يلي:

– كل عملية قرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك والمؤسسة.

– يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية.

[1] شلايف فاطمة الزهراء,مراسلي كريمة, **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** , دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري cpa، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم تسير ،جامعة الجيلالي ،بونعام2017.2016, ص 12،11.

يتم تسير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة عدم قدرة المؤسسة علي تسديد ديونها.

ومن أكثر الدول التي تستعمل هذا النموذج هي الولايات المتحدة الأمريكية.

– النموذج الألماني:

تتميز العلاقة التي تربط البنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية:

– تحديد العلاقة بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة علي أساس الشراكة المالية.

– يتم التقليل من الآثار المحتملة لخطر القروض علي مستوى المودعين (أصحاب الودائع والمدخرين) عبر قيام البنك بالمتابعة والمراقبة المستمرة وتحقيق تبادل المعلومات بين البنك التجاري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلي بناء علاقة تتميز بالثقة والشفافية.

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع استراتيجي بالنسبة للبنوك التجارية

بالرغم من الأهمية الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لازالت تعاني مجموعة من المشاكل أهمها التمويل، وكما أن البنوك التجارية تعتبر أهم مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تولي اهتماما أكثر بالمؤسسات الكبيرة وذلك للأسباب التالية:[1]

– تفاع درجة المخاطرة يفرض علي البنوك التجارية منح القروض للمؤسسات الكبيرة لأنها تتمتع بإمكانيات عالية، بينما يتطلب التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ملفاتها المتعددة والكثيرة لتمكنها من الحصول علي مبالغ مالية محدودة القيمة.

– عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي تقديم ضمانات المقنعة للبنوك التجارية وعدم قدرتها، عن تقديم المعلومات الكافية عن وضعيتها المالية وآفاقها المستقبلية مما يبقيها في ضيق مالي.

– تكلفة الإجراءات الإدارية الداخلية عند لجوء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلي البنوك التجارية لمنحها قرض.

[1] شلايف فاطمة الزهراء، مراسلي كريمة، مرجع سق ذكره، ص 11-12.

– ارتفاع معدلات الفائدة علي القروض والعمولات التي تتقاضها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها، مع قصر فترة السداد لذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبئا علي البنوك التجارية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنتناول في هذا المبحث دراسات سابقة للموضوع بحثنا مع توضيح مكانة دراستنا الحالية بالنسبة لهذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات العربية

– دراسة رقم (01) : وهذه الدراسة للباحثين خنفسي محمد عبد الناصر ومالك سعيد، حول مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تيميمون)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، بجامعة احمد دراية أدرار، كلية العلوم اقتصادية، قسم اقتصاد نقدي وبنكي سنة 2018\2019.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل المؤسسات صغيرة والمتوسطة حيت تضمن استمرارها وتطورها وفق لما يتماشى مع احتياجات تمويلية لهذه الدراسة. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الإطار النظري ومنهج التجريبي والتحليلي النتائج في الجزء الميداني.

من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- تقدم البنوك التجارية مختلف أنواع القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل قيامها ومزاولة نشاطها، مما يضمن للبنك الحصول على الأرباح.
- تقرض البنوك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند منحها للقروض شروط صارمة وضمانات كبيرة تثقل كاهل المؤسسات مما تفقد صاحب المؤسسة روح الحماس.
- تفضل البنوك ربط العلاقات تمويلية مع تلك المؤسسات صغيرة والمتوسطة التي دخلت في مراحل النمو وتوسع، وهذا نتيجة قدرة هذه البنوك على قياس مردوديتها وتقدير خطر إقراضها وخصوصا تلك المؤسسات التي توطن حسابات لدى هذه البنوك.
- معظم التمويلات بنك الفلاحة وتنمية الريفية وكالة تيميمون موجهة لتمويل نشاط لفلاحي.

ومن التوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات صغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجامعات بغرض تأهيل وإرشاد أصحاب المشاريع وتقديم المساعدات فعلية ملموسة في الإدارة.

- تفعيل دور المؤسسات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مساهمة كل مؤسسات المجتمع في نشر ثقافة الاستثمار والعمل الحر.
- تنشيط دور حاضنات الأعمال ودعمها وتدريب عاملين عليها من اجل خلق مؤسسات رائدة وقادرة على المنافسة مستقبلا.

– دراسة رقم (02): وهي مداخلة الباحثين خالد قاشي وأيوب شكير، حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات والعراقيل)، ملتقى الوطني كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 06_07 ديسمبر 2017.

تهدف الدراسة إلى كيفية تولي الجزائر اهتماما كبير بالمؤسسات صغيرة والمتوسطة من اجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية والتعرف على أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجه هده المؤسسات في الجزائر. واعتمدت على المنهج الاستقرائي مستعملين أداة الوصف والتحليل.

من النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

- تساهم هذه المؤسسات في تحقيق التوازن والتنمية الإقليمية وذلك لقدرتها على انتشار وقلة احتياجاتها للبنية التحتية نتيجة صغر حجمها ومحدودية نشاطها، فهي بذلك تساعد على تنمية المناطق المعزولة وتوجيه الاستثمارات إليها.
- الإجراءات الحكومية تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها و خاصة البلدان النامية.
- تحرير المبادلات التجارية بدون تحسين المنتوج المحلي من حيث الكمية والنوعية سيؤدي إلى إجهاض عملية النمو و ينتج أضرار اقتصادية واجتماعية تأثر على اقتصاد الدولة.
- محدودي الأراضي المخصصة لنشاط الصناعي و العقار الصناعي من خلال تحويلها إلى وجهات غير استثمارية كالبناء يؤدي إلى بروز الندوة و محدودية العرض.
- عدم وجود بنوك متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون غيرها.

من بين التوصيات:

- العمل على مراجعة نسبة اقتطاع الضريبي التي تشكل عائقا على المؤسسات صغيرة والمتوسطة.

- ضرورة قيام الدولة يبعد دورات تكوينية لتمكين أصحاب مؤسسات صغيرة والمتوسطة استفادة من تقنيات الحديثة لتسير والعمل أيضا على تحسين مستوى يد عاملة باعتبارها محرك رئيسي لنجاح هذا النوع من المؤسسات.
- تحسين القدرة الإنتاجية والتسويقية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يمكنها من المنافسة في البيئة العالمية خاصة مع اقتراب دخول الجزائر في منظمة التجارة العالمية.
- العمل على تحديد إطار قانوني تنظيمي واضح يحدد كيفية الحصول على العقار وآجال والشروط الإدارية للحصول عليه في اقرب الآجال ومحاربة الفساد الإداري والبيروقراطية التي كانت سبب في عدم انطلاق مشاريع مربحة.

– دراسة رقم (03): وهذه الدراسة للباحث شادلي شوقي، حول تحليل العوامل المؤثرة على درجة توجه عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاستخدام تكنولوجيا معلومات واتصال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تسير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2017\2016.

تهدف هذه الدراسة محاولة تعرف على درجة استخدام مؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقعة جنوب الجزائر ولاية ورقلة لتكنولوجيا معلومات الاتصال وتحديد العوامل التي تأثر على توجيه مؤسسات صغيرة والمتوسطة نحو استخدام التكنولوجيا معلومات اتصال وهذى لمحاولة سد هذه الفجوة رقمية، أي تحاول الدراسة تقديم النتائج واستخلاصها من خلال مسح ل41 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ناشطة في مختلف الصناعات في المنطقة. اعتمدت هده الدراسة على المنهج التحليلي والأداة مستعملة تتمثل في برنامج الحزم الإحصائية.

من نتائج هذه الدراسة:

- عمر المؤسسة له تأثير كبير على توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستخدام تكنولوجيا معلومات والاتصال وهذا من خلال أن عمر المؤسسة مرتبط بخبرة المؤسسة التي توصلت إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال أهمية بالغة في تحسين أدائها.
- تلعب سرعة الانترنت دوار هاما في هذا التوجه فبطئ السرعة لا يتيح بعض الخدمات التي توفرها الانترنت للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وبالتالي لا يشجعها على استخدام تكنولوجيا متقدمة.

- تعد الكفاءة التكنولوجية للموارد البشرية من بين العوامل المهمة التي تؤثر بشكل كبير على توجه المؤسسات الاستخدام التكنولوجيا.
- عمر مسير المالك للمؤسسة له علاقة طردية مع توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصال عكس الدراسات التي أجريت في دول المتقدمة، وهذا يفسر أن العمر مرتبط بخبرة المسير في مجال عمله عي الدول النامية وإدراكه الأهمية البالغة لتكنولوجيا لمعلومات والاتصال، أين يكون في اغلب الأحيان عصامي التعليم.
- يعد المستوى التعليمي للمالك المسير من بين العوامل التي تساهم في تبني المؤسسات لتكنولوجيا، وبهذا فان ارتقاء المستوى التعليمي للمسير المالك يؤدي بالمؤسسة إلى توجهها إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

توصيات هذه الدراسة:

- على الجهات الحكومية تحسيس وتوعية مسيري مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في عملياتها اليومية المختلفة.
- توفير بنية تحتية شبكية سلكية مهمة تصل إلى المؤسسات الاقتصادية أو توفير تكنولوجيا بديلة للتكنولوجيا السلكية تتمتع بأداء أفضل وتراعي خصوصية احتياج المؤسسة من تدفقات اكبر.

– دراسة رقم (04): وهذه الدراسة للباحثة قارة ابتسام حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر (دراسة حالة ولاية مستغانم)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم اقتصادية مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص تسويق دولي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2011\ 2012.

الهدف من هده الدراسة التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيف تطور القطاع السياحي وواقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها اتخذت المنهج الوصفي والتحليلي.

النتائج المتوصل إليها:

- بعد اطلاع على المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بصفة عامة وفي القطاع السياحي بصفة خاصة، وجدنا أن الفرص المتواجدة لهذه المؤسسات من الصعب الاستفادة منها، بالرغم من الأهمية التي يتمتع بها قطاع الخدمات في الجزائر وبالرغم مما تتميز بيه الجزائر من ثروات سياحية.
- يمارس النشاط السياحي من طرف المؤسسات الاقتصادية منها الصغيرة و المتوسطة التي تشرف على تقديم المنتج السياحي للسائح من خلال الوكالات السياحية والأسفار، دواوين وجمعيات، مطاعم وفنادق.
- تعد ولاية مستغانم من بين الولايات الوطن المدرجة ضمن الولايات السياحية التابعة للولاية تندرج معظمها إن لم نقل كلها ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المصغرة، لذا وفي ظل سياسة عدم الاستغلال الأمثل للموارد السياحية تتبقى المساهمة هذه المؤسسات وغيرها في تطوير هذا القطاع ضعيفة.
- إن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية نسبة محدودة وهذا راجع لطبيعتها (رأسمالها وحجم ثقافتها) فكون أنشطة التنمية و التطوير تعتمد بصفة أساسية في هذا القطاع على الترقية والترويج الذي يتطلب ميزانيات معتبرة هذا ما لم يكن بإمكان تلك المؤسسات توفيره وهذا حسب مسؤولياتها خاصة في ضل غياب النشاط الترقوي والترويجي بالقطاع السياحي الجزائري بصفة عامة وعلى مستوى الولاية بصفة خاصة.
- تشرف مديريات السياحة على ترقية وتطوير القطاع السياحي إلى جانب المؤسسات الاقتصادية الكبيرة منها والصغيرة والمتوسطة، غير إن مساهمة هذه الأخيرة تعد ضئيلة، وهذا ما يؤكد توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على القطاعات الاقتصادية لاحظنا إن طبيعة هذا التوزيع تستبعد فكرة مساهمة هذه المؤسسات في تطوير القطاع السياحي، ذلك إن قطاع البناء و الأشغال العمومية يستحوذ على 35%من عدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين لا يخطي قطاع الفندقة والإطعام سوى 5.5%والنقل والمواصلات 8.9%.

– دراسة رقم (05): وهي دراسة مقدمة للباحثة ،سعاد قوفي، سنة 2016\2017، حول التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة لبعض تجارب بلدان النامية)، أطروحة مقدمة

لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017\2016.

تهدف هذه الدراسة لمعرفة اثر هذه الاستراتيجية في دعم هذا القطاع، وذلك انطلاقا من المهام التقليدية للمؤسسة والتي كانت في السابق من مهام مؤسسة واحدة ، وكيفية القيام بيه من قبل عدة مؤسسات مستقلة، أو متعاملين مختصين، وذلك حسب الكفاءات المترابطة بإطار ألتنسيقي قائم على تخصص هذه المؤسسات، كل منها في واحد من وظائف سلسلة القيمة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج التاريخي والمنهجين المعياري والايجابي.

من نتائج هذه الدراسة:

- هناك مجموعة متزايدة من الأدلة توحي بان المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تكمن في متوسط حجمها، وإنما في عزلتها المؤسسية، حيث أن القضية الأساسية هي أن خفض التكاليف من خلال حجم الإنتاج الكبيرة ليست هي حقيقة الوحيدة في الأعمال، بل على العكس من دالك فان التوجه اليوم بالنسبة للمؤسسات الكبرى نحو هيكل النحيفة عبر العلاقات الخارجية ليس إلا محاولة الاستفادة من الكفاءة التي تتمتع بها المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المتخصصة.
- تلجا المؤسسات إلى استراتيجية المحيط الأزرق لتركيز على جانب معين في سوق محددة، أين يتوفر في قطاعاته إما عملاء لهم احتياجات غير عادية، أو يستخدمون المنتج بطرائق مختلفة، هذه الاستراتيجية في الغالب لا تتطلب أموالا ضخمة، وهو ما يجعلها ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبدلا هنا من التركيز على هزيمة المنافس، يتم التركيز على جعل المنافسة أمرا غير مطروح، من خلال خلق قفزة في القيمة بالنسبة للمستهلكين.
- حققت تجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجاحا كبيرا في عدة دول نامية، كان أبرزها النموذج الصيني لصناعة الدرجات (تجمعات تيانجين)، النموذج الهندي لصناعة نسيج والملابس (تجمع بانيات)، وأخيرا النموذج الباكستاني لصناعة المنتجات الطبية والجراحية (تجمع سيالكوت)، حيث وفي هذه النماذج استطاعت مؤسسات الصغيرة والمتوسطة متجمعة في مناطق معينة إن تشكل قوة ضغط تنافسية بتحكمها في التقنية والتكلفة واختراقها للأسواق الدولية، ولهذا سعت الحكومات هذه البلدان إلى توفير مختلف المتطلبات الأساسية لدعم التجمعات.

- هناك تركزت لمؤسسات في الجزائر قد توحي ببداية لتكوين تجمعات عنقودية في حال تدخل الدولة مثل: صناعة مشتقات الحليب في الوسط، والتي تتمركز في مثلث بومرداس، بجاية، تيزي وزو، كما تتركز المناطق و الولايات المجاورة للبويرة بجاية،تيزي وزو، برج بوعريريج على 51%من مناطق الزيتون في البلاد، داخل دائرة نصف قطرها 100 كم، كذلك نشير أن هناك بعض التركزات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالنيكلوس، أنظمة الإنتاج المحلي.

من بين توصيات هذه الدراسة:

- ضرورة إيجاد قنوات اتصال تربط السلطات المحلية للدول العربية يبعضها البعض من جهة، وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية التابعة لنفس القطاع المعني بالعقدة في كل الدول العربية من جهة أخرى، وبين القطاعات التعاونية من جهة ثالثة.
- انتهاج سياسة إعلامية وتوجيهية قوية تتكفل بمهمة إيصال أفكار وأفعال ومعوقات القطاع المعني لتجمع لمختلف الشركاء الداخليين والخارجيين على مستوى الدول العربية من خلال تنظيم ملتقيات ومؤتمرات، و بيانات خاصة بالأسواق العربية وفرص الاستثمار بها، وإعداد دورات وندوات ومعارض بشكل دوري لتحقيق فرصة دخول المؤسسات العربية الصغيرة والمتوسطة في سلاسل تزويد وإنتاج وخدمات على المستوى العالمي.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

– دراسة (1) :

Johnson Yeboah

The Role of banks in financing small and medium scale enterprises in Ghana – A Case Study of Universal Banks in Sekondi, Ernest kwadwo Asirifi Evelyn Delali Adigbo , Takoradi Polytechnic Business School ,Box256, Takoradi Ghana, 2014 .

تهدف هذه الدراسة إلى الدور التي تلعبه البنوك في معالجة الفجوة المالية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في غانا، من خلال من خلال استبان ثم جمع البيانات من البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكشفت

البيانات أن البنوك ترى الشركات الصغيرة والمتوسطة مربحة و مستفيدة. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج وصفي التحليلي.

من نتائج هذه الدراسة:

- تسعى غالبية البنوك إلى متابعة الشريكات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها عرضا تجاريا جذابا، وهذا يساهم في سد فجوة التمويل التي تواجه الشريكات الصغيرة والمتوسطة في غانا.
- كان عدم القدرة على تقديم ضمانات والسجلات المالية المناسبة من أهم العوامل التي أدت إلى رفض طلب القرض من قبل الشريكات الصغيرة والمتوسطة.
- ارتفاع سعر الفائدة هو العائق الرئيسي أمام حرية الشريكات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على القروض.
- شجع ربحية هذه الشركات إلى زيادة مشاركة البنك في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تبين أن جميع البنوك تقريبا في بلاد غانا قد أنشأت الآن أقسام مصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة واكتسبت القدرة على تلبية الاحتياجات الخاصة للشريكات الصغيرة والمتوسطة.

توصيات الدراسة:

- على البنوك التقليل من حدوث التخلف عن سداد القرض بشكل أكبر عن طريق تكيف حجم سداد القروض لتتناسب مع التدفقات النقدية للشركات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة.
- على المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التنسيق مع مورديها و العملاء (المؤسسيين) الرئيسيين للمساعدة في تزكية مصارفهم بها لمساعدتهم في الحصول على القروض المصرفية.
- يوصي بتباع سياسة اقتصادية كلية سليمة من شانها أن تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة.
- أوصي الباحثون باعتماد نهج ديناميكي لعملية الإقراض، يجب أن تتم عمليات إطفاء سداد القرض الشركات الصغيرة و المتوسطة ، يجب اعتماد أشكال أخرى من ترتيبات سداد القروض مثل: ترتيبات (الرصاصة البالونية) بالنظر إلى نمط التدفق النقدي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعنية.

– دراسة رقم (2):

Constantin Rolke -Herausforderungen bei der Finanzierung von kleinen und mittleren Unternehme, Schriften Zom Wirtschaftsrecht,band 303, Untersuchung ausgewahlter Finanzierungsinstrumente und ihrer Regulierung in wirtschaftlicher und rechtlicher Perspektive, Duncker & Humblot, 2018

تهدف هذه الدراسة إلى أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتضغط على دعمها ونشوئها، وبروز دورها الأساسي في تعزيز النمو الاقتصادي، وكيفية مواجهة الاتحاد الأوربي مسألة كيفية دعم محرك نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة. واعتمدت هده الدراسة على المنهج الوصفي.

نتائج هذه الدراسة:

- يمنح الاتحاد الأوربي الشركات الصغيرة والمتوسطة الفرصة الأسهل لزيادة رأس المال والاستفادة من التمويل الشامل و فرص للاقتراب للشركات الكبيرة.
- إن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أساس للقوة الابتكارية لألمانيا وأوروبا، لأنها قادرة بشكل خاص بتحويل موارد الابتكارية إلى سلع أو خدمات أو تقنيات أو عمليات تجارية مبتكرة.
- من أجل تعزيز النمو الاقتصادي و التوظيف في أوروبا يجب على الاتحاد الأوربي أن يسأل نفسه كيف يزود محرك النمو الشركات الصغيرة والمتوسطة برأس مال كافي.
- توفير رأس مال استثماري هو مصدر قلق مهم بشكل خاص للشريكات المبتدئة المبتكرة ذات إمكانيات نمو كبيرة.

من بين توصيات هذه الدراسة:

- يجب على الهيئة التشريعية تكيف الإطار القانوني مع الظروف المتغيرة من أجل عدم تعريض النمو الاقتصادي والازدهار للخطر.

– دراسة رقم (03) :

Nkosana Samuel Mashiya _The role of commercial banks in financing small,medium and microenterprises in the greater Soweto, Magister commercii in Economics , Department of Economics, Rand Afrikaans University, 2001.

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد دور البنوك التجارية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في سويتو الكبرى، ينبع هذا الغرض من حقيقة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لها دور رئيسي للعب في اقتصاد جنوب إفريقيا، من حيث خلق فرص عمل وتوليد الدخل ونمو الناتج خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية مثل سويتو الكبرى. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

من نتائج متحصل عليها:

- جعل الشركات الصغيرة و المتوسطة الأكثر أهمية في الاقتصاد من خلال الأرباح الناتجة عنها.
- أظهرت النتائج أن 6 بنوك من 8 تمثل75% أجابوا بنعم ، ولديهم حاليا وحدات منفصلة لإدارة العلاقات المصرفية مع الشريكات الصغيرة والمتوسطة ، وقال 2 من 8 يمثلون 25% ، السبب الذي قدمه البنكان هو أن كل عميل لديه مسئول مدير العلاقات مخصص لذلك ليس لديهم وحدة منفصلة لإدارة العلاقات المصرفية مع الشريكات الصغيرة والمتوسطة.

– دراسة رقم (04):

BESSADI Salima

LE ROLE DES BANQUES COMMERCIALES DANS LE FINANCEMENT DES PME(CAS:BNA AGENCE DE TIZI_OUZOU),Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de master en sciences économiques, spécialité monnaie, finance et banque, université mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou , 2015_ 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومركزها الهام في اقتصاد واستمرارها الاتخاذ مكانة اكبر مع الابتكارات الجديدة، والبحث عن الحلول للتمويل الذاتي والعلاقة بين المؤسسة والبنك. واعتمدت هده الدراسة على المنهج وصفي في الجزء النظري والمنهج التحليلي للنتائج للجزء التطبيقي.

من نتائج متوصل إليها من هذه الدراسة:

- أن البنوك لا تستطيع منح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى بوجود ضمانات ائتمانية لحمايتها من خطر عدم تسديد مستحقاتها.

- إن الشركات الصغيرة و المتوسطة تواجه مشاكل تمويلية ترجع إلى حقيقة مخاطر الائتمان مرتفعة بسبب الضمانات لأن مخاطر الائتمان بالنسبة للبنك عنصر لا ينفصل عن نشاط الإقراض في مهمة الوسيط المالي وبتالي يمكن أن تتراوح المخاطر من تأخير البسيط في السداد إلى خسارة كاملة للديون والفوائد.
- قد يكون للشركات الجزائرية مصدريين للتمويل إما داخلي (تمويل ذاتي) أو خارجي مثل النظام المصرفي الذي يلعب دورا مهما للغاية لأنه يشكل احد مصادر التمويل الأولي.
- أصبحت مهام البنوك أكثر أو اقل تعدد حسب نوع المؤسسة وقد تم تحليل التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك مع الأخذ في الاعتبارات مدى تنوع المنتجات المالية المعروضة وكذلك تطبيق وسائل التمويل هذه.
- معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تم تمويله من قبل BNA يجب أن يكون لديها ضمان مماثل وان تقدم مشروعا غير محفوف بالمخاطر أو ذو مخاطر قليلة.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة ودراسة الحالية

الفرع الأول: بالنسبة للدراسات باللغة العربية

الجدول رقم (02): أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة ودراسة الحالية باللغة العربية

رقم الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة رقم (01)	تشبه الدراسة دراستنا من حيث معرفة دور التي تلعبه البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهي المصدر الأساسي في التمويل من خلال عدة أنواع من قروض مختلفة.	تختلف هذه الدراسة عن دراستنا حيث اعتمدت على دراسة حالة في الجزء التطبيقي أما في دراستنا اعتمدنا على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية في الجزائر.
دراسة رقم (02)	تشبه الدراسة دراستنا من خلال التوصيات المتعرف عليها في الدراستين إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بمنح قروض مسيرة لاسيما فيما يتعلق بسعر الفائدة.	اختلفت هذه الدراسة عن دراستنا من حيث إشكالية الدراسة التي طرحت: ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وما هي أهم الصعوبات والمشاكل التي تعيقها ؟. أما في دراستنا قمنا بطرح الإشكالية التالية :ما هو دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية ؟.

دراسة رقم (03)	تشبه هذه الدراسة دراستنا في التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تطور القطاع السياحي وواقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها.	اختلفت هذه الدراسة عن دراستنا أنها طبقت على ولاية معينة (مستغانم) أما دراستنا فطبقت على الجزائر ككل.

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

الفرع الثاني: دراسات بالنسبة للغة الأجنبية

الجدول رقم (03): أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة ودراسة الحالية باللغة الأجنبية

رقم الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة رقم (01)	تشابه دراستنا من خلال النتيجة المتوصل إليها وهي: تشجيع ربحية هذه الشركات إلى زيادة مشاركة البنك في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.	اختلفت هذه الدراسة في الدور التي تلعبه البنوك في معالجة الفجوة المالية التي تواجه الشركات الصغيرة و المتوسطة. أما دراستنا ركزت على الدور التي تلعبه البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية.
دراسة رقم (02)	تشبه هذه الدراسة دراستنا من خلال الغرض إن حقيقة الشركات الصغيرة والمتوسطة لها دور رئيسي تلعبه في اقتصاد.	اختلفت هذه الدراسة في الدولة التي طبقت فيها الدراسة (برلين).

المصدر: المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

خلاصة الفصل

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية المتعلقة بموضوع البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بدا من توضيح اختلاف الآراء حول تعريف البنوك التجارية وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولصعوبة تحديد تعريف موحد لها، ورغم ذلك تتجلى هنا أهمية وجود علاقة دائمة تتميز بالثقة والتبادل الدائم للمعلومات بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تزيد من قدرة البنك على تقديم قروض اكبر لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف البنوك التجارية أهم ما يضمن نجاحها واستمرارها.

ومن خلالها تم ذكر أهم جوانب الاختلاف والتشابه بين دراستنا والدراسات السابقة التي تؤكد على أهمية التمويل الإنشاء والتطوير هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعرض الجوانب المختلفة لهذه المؤسسات، في حين توصلت الدراسات السابقة إلى أن اغلب نتائجها هي الاهتمام بمجال التمويل ولاهتمام بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور التي تلعبه في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

إن إقامة أي مشروع مرهون بدرجة أولى بمدى توفيره علي التمويل اللازم في ظل عدم كفاية المدخرات الشخصية والإعانة المقدمة من قبل الأجهزة المستحدثة لتشجيع إنشاء المشاريع الاستثمارية.

فقد نشأت عدة أجهزة من اجل تقديم الإعانات المختلفة لتشجيعهم علي إقامة المشاريع ومن بين هذه الأجهزة المستحدثة في القطاع السياحي الوكالة الوطنية لتنمية السياحية والمؤسسة الوطنية للدراسات السياحية بالإضافة إلي الهيئات التي نشأت من اجل دعم الاستثمار نذكر منها الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار والتي تمنح تسهيلات في شكل إعفاءات جبائية وشبه جبائية، ونخص بالذكر البنوك التجارية التي تساهم بدورها في منح التمويل البنكي من اجل تسهيل عملية الاستثمار ومن اجل معرفة مدى مساهمة هذه الأخيرة في العملية التمويلية وخاصة في القطاع السياحي.

ونظرا لهذه الأهمية التي يكتسيها موضوع السياحة سنحاول في هذا الفصل التطرق إلي مختلف جوانبه من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية في الجزائر.

المبحث الثاني: البنوك كأداة تمويلية للمؤسسات السياحية.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية في الجزائر

يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خلال الفترة الأخيرة وتيرة نمو متسارعة نتيجة لمجهودات الكبيرة التي قامت وتقوم بها الدولة من اجل ترقيته وتطويره، حتى يمكن القول أن مستقبل التنمية اليوم يرتكز علي هذا القطاع، وذلك بالنظر إلي مساهمته المعتبرة في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية. ولتوضيح مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، سيتم في هذا المبحث عرض بعض المعلومات والإحصائيات المتوفرة عنها.

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا كبيرا منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عكس هذا القانون الاهتمام الواسع الذي توليه الدولة لهذا القطاع باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد, للإشارة يتشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من:

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:** وهي المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، قد تكون عبارة عن أشخاص معنويين، أو طبيعي ناو مؤسسات حرة.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية:** وهي المؤسسات التابعة للقطاع العام.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن ظهور و تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم إن الانطلاقة الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم تكن إلا في التسعينيات من القرن الماضي، إنها كانت متواجدة ولكن بصورة غير واضحة المعالم كما عليه الآن. فقد تكونت أغلبية المؤسسات بعد الاستقلال وتطورت، ليس علي أساس تجربة مكتسبة، وإنما من خلال رؤوس الأموال المتأتية من التجارة والقطاع الخاص. عموما يمكن تقسيم مراحل تطور هذه المؤسسات إلي:

أولا: مرحلة (1963-1980):[1] خلال هذه الفترة، ركزت الجزائر علي اختيار استراتيجية التنمية المعتمدة علي مبادئ الاقتصاد الموجه وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي، واعتما سياسة الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من

[1] بريش السعيد، **تقيم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات ص و م في التنمية، حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004، ص 87.

مؤسسات كبرى، باعتبارها رمزا لتطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي والاجتماعي. ونتيجة لذلك بقي القطاع الخاص قطاعا ثانويا ومهشما، وهذا ما تؤكده قوانين الاستثمار الخاصة بسنتي (1963-1966). حيث اهتم قانون سنة 1963 فقط بمعالجة عدم استقرار المحيط الذي ميز الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة، ولم يكن له أي تأثير علي تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء تعلق الأمر بتعبئة رأس المال الوطني أو الأجنبي. أما قانون الاستثمار لسنة 1966، فعلي الرغم من انه حاول تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الوطني الخاص في إطار التنمية الاقتصادية الشاملة، وبناء علي ذلك اعتبر القطاع الخاص مكملا للقطاع العام، إلا انه احتكار الدولة للقطاعات الحيوية في الاقتصاد، وكذا إلزام المشاريع الخاصة بالحصول علي تصريح من اللجنة الوطنية للاستثمارات علي أساس معايير انتقائية، حيث وصل عدد المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها سنة 1966 إلي 263 مؤسسة، توفر 10200 منصب شغل، وارتفع هذا العدد إلي 1086 مؤسسة سنة 1968، ثم 1434 مؤسسة سنة 1973.[1]

ثانيا: مرحلة (1980-1988):[2] منذ بداية الثمانينات، حاولت الدولة الجزائرية إحداث إصلاحات في الاقتصاد الوطني في ظل استمرار التوجه الاشتراكي. وقد تجسد ذلك في إطار المخططين الخماسيين الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989)، بإتباع جملة من السياسات التي كان هدفها إعادة الاعتبار للقطاع الخاص والتراجع عن إستراتجية الصناعات المصنعة مقابل تشجيع الصناعات الخفيفة والمتوسطة. ولذلك شهدت هذه الفترة إصدار العديد من القوانين التي كان لها اثر كبير علي منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهمها:

1. قوانين إعادة الهيكلة العضوية والمالية: حيث تضمنت عملية إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية، التي اقرها المرسوم رقم 242/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980، تفكيك وتفتيت هياكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة إلي وحدات صغيرة الحجم.

[1] Meliani Hakim et Bouadam kamal ". La pme- pmi Algérienne. Passé,présentet perspectives", session internationale sur : le financement des petits et moyens projets et la promotion de leur role dans les économies maghrébines, université ferhat abbas- sétif, 25-28 mai 2003,p.19

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، منشورات دحلب، الجزائر 2001، ص 46

2. قانون الاستثمار الخاص: ساهمت الدولة من خلال إصدار القانون رقم 11-89 المؤرخ في 1982/08/21، والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، في تمكين المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من بعض الإجراءات، وهي:

- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات والمواد الأولية.

- الحصول علي تصريحات محدودة الاستيراد والاستفادة من نظام الاستيراد بدون دفع.

غير انه, والي جانب الإجراءات التي استفاد منها القطاع الخاص , أدى هذا القانون إلي تعزيز بعض العقبات التي حالت دون توسيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي:[1]

- فرض الاعتماد الإلزامي للمشاريع الاستثمارية.

- تحديد مساهمة البنوك بـ30 % من قيمة الاستثمارات المعتمدة.

- تحديد سقف مالي للمشاريع الاستثمارية , لا يتجاوز 30 مليون دج لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم، و10 مليون دج لإنشاء مؤسسات فردية أو شركات تضامن.

- منع امتلاك عدة مشاريع من طرف شخص واحد.

3. قانون استقلالية المؤسسات: أثبتت استراتيجية المؤسسات الكبرى التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة (1963-1994) فشلها، خاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، وذلك بعد تعين القيان بإصلاحات عميقة وجذرية تهدف إلي تصحيح وضعية الاقتصاد، بإعطاء الاستقلالية للمؤسسات وتمهيد الأرضية للانتقال نحو اقتصاد السوق. ولتجسيد ذلك تم إصدار القانون رقم 01-88 المؤرخ في 1988/01/12، المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية، والذي انعكست آثاره بشكل كبير علي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: مرحلة (1988-1994):[2] بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية منذ 1986، أصبح من الضروري البحث عن طريقة عمل جديدة، تمثلت في الانتقال من الاقتصاد الموجه إلي اقتصاد السوق القائم علي

[1] بوهزة محمد وبن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات ص و م في الجزائر**، مداخلة في دورة تدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية , جامعة فرحات عباس سطيف ص: 03.05.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق،ص173.

الانفتاح وتبني إصلاحات هيكلية عميقة في إطار التعاون مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية . وقد أدى مسار الإصلاحات هيكلية إلي ظهور العديد من القوانين التي شجعت علي تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي سنة 1990 صدر قانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، المتعلق بالنقد والقرض، والذي أعطى أهمية كبيرة للاستثمار الخاص في هذا القطاع، وحدد علاقة جديدة لحركة رأس المال مع الخارج بما في ذلك حرية إنشاء المؤسسات الاقتصادية وفروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.

كما دعمت الإصلاحات المتعلقة بالاستثمار الوطني بالمصادقة علي قانون الاستثمار الصادر في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي منح امتيازات جديدة لتنمية القطاع الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: مرحلة ما بعد 1994:[1] أدى تفاقم ظاهرة المديونية، التي وصلت في سنة 1994 حدودا لا تطاق، إلي دفع الجزائر لتوجه إلي الهيئات النقدية والمالية الدولية، باعتبار العلاقة التي تربطها معها منذ سنة 1989، طالبة ادة جدولة ديونها مع قبول إحداث تغيرات هيكلية عميقة في طريقة عمل اقتصادها. وبذلك التزمت الحكومة الجزائرية بتطبيق تلك التغيرات من خلال توقيع سلسلة من الاتفاقيات تضمنت تنفيذ مجموعة من البرامج،, وهي:

- برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994/04/01-1995/05/31) وبرنامج التصحيح الهيكلي (1995/03/31-1998/04/01)، الذين تم الاتفاق بشأنهما مع صندوق النقد الدولي.

- برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 (لمدة سنتين)، والذي تم توقيعه مع البنك الدولي.

شكلت إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصصتها، إضافة إلي إصلاح المنظومة المصرفية وتحرير التجارة الخارجية والأسعار أهم من الجوانب الأساسية لهذه البرامج وإحدى الوسائل المشروطة لتحسين وضعية الاقتصاد الجزائري الذي دخل مرحلة جديدة تحددت ركائزها باحتلال القطاع الخاص المكانة الأولى باعتباره القطاع الكفء في قيادة المسيرة التنموية. ولتقليل من الآثار السلبية لهذه السياسات وتعزيز جوانبها الايجابية، قامت الدولة باتخاذ العديد من الإجراءات التي تساعد علي تطوير المؤسسات الاقتصادية وتحسين أدائها لتكون في مستوى المنافسة الدولية، ومنها إصدار قانون جديد للاستثمار في جوان 2001 (الأمر رقم 01-93 والمؤرخ في 2001/08/20)، والذي كان هدفه الأولي إعادة بناء سلسة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني. إضافة إلي القانون

[1] بوهزة محمد وبن يعقوب الطاهر، مرجع سابق، ص241.

التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 01-18 الصادر في 2001/12/12)، والذي يهدف إلي:[1]

- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة؛

- رفع مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي؛

- تشجيع الإبداع والابتكار؛

- تشجيع عملية التصدير للمنتجات والخدمات؛

- تسهيل توزيع المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما عملت الحكومة علي إنشاء مجموعة من آليات الدعم لهذه المؤسسات مثل: صندوق ضمان القرض وصندوق ضمان القروض الاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والي جانب ذلك تم إنشاء الصندوق الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر من العوامل المشجعة علي تحسين مستوى الإنتاجية لدى هذه المؤسسات والرفع من تنافسيتها في ظل المنافسة الدولية الحادة.

الفرع الثاني: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة إلي غاية 30 جوان 2017

نلاحظ من خلال البيانات المسجلة علي مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية أن هناك تطورا وتزايدا مستمرا لعدد المؤسسات المنشاة وهذا مؤشر جيد , حيث نجد أنها تشكل ما يعادل 98 من النسيج الاقتصادي في الجزائر , وهذا راجع لسمات وخصائص هذا النوع من المؤسسات , حيث تجد أنها سهلة الإنشاء ولا تحتاج إلي مهارات وإمكانيات كبيرة مثل المؤسسات الكبيرة الحجم .

[1] بوهزة محمد وبن يعقوب الطاهر, مرجع سابق , ص241.242.

الجدول رقم (04): العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلي غاية 30 جوان 2017

نوع (م ص م)	عدد(م ص م)	النسبة المئوية
1-(م ص م) الخاصة		
شخص معنوي	595810	56.94
شخص طبيعي وتضم كل من:	464215	43.78
مهن حرة	220513	20.79
نشاطات حرفية	243699	2.98
المجموع 1	1060025	99.98
2-(م ص م)عمومية		
شخص معنوي	264	0.02
المجموع	264	0.02
المجموع الكلي	1060289	100

المصدر: مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث جوان 2018

إلي غاية 30 جوان 2017 بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1060289 مؤسسة، حيث كانت السيطرة المطلقة للقطاع الخاص بنسبة مئوية يقدر ب 99.98 أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فبلغ عددها 264 مؤسسة أي 0.04 من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (05): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003-2017)

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2003	288587
2004	312959
2005	342788
2006	376767
2007	410959
2008	519529
2009	570838
2010	607297

2011	659309
2012	711832
2013	777818
2014	852052
2015	943569
2016	1022621
30جوان 2017	1060289

المصدر: معلومات من نشرات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، عدد28.22.2013

الشكل رقم(02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي القطاعات لسنة 2009

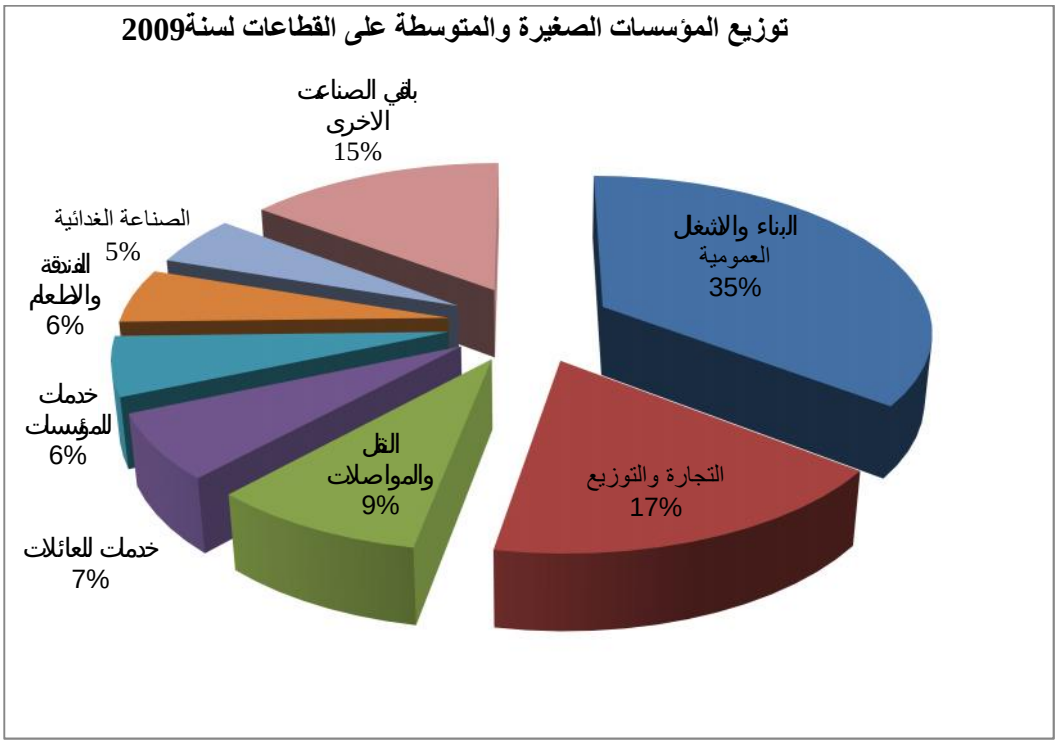

المصدر: بن حمو عبد الله ,تدوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، الجزائر 2010-2011 ص 185.

نلاحظ أن أكثر من 50% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تشتغل في قطاعي البناء والأشغال العمومية والتجارة والتوزيع, ويرجع ذلك إلي الانتعاش الذي تشهده هذه القطاعات إضافة إلي عامل الربح وسهولة مزاولة هذه الأعمال مقارنة بالنشاطات الأخرى.

المطلب الثاني: هياكل الدعم المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد عرفت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحولات نوعية سببها صدور قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2001/12/12 والذي يعتبر نقطة انعطاف حاسمة في مسار هذا القطاع، حيث حدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها، جاء هذا القانون التوجيهي ليجد حلولا للعديد من الإشكاليات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية والوكالات التي من شانها تدعيم وترقية هذا النسيج من المؤسسات لذا سنحاول تقديم أهم الآليات والهيئات التي قامت الدولة بوضعها لتدعيم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

1) الهيئات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نتيجة المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, قامت السلطات بوضع مجموعة من البرامج والآليات التي من شانها دعم وترقية هذه المؤسسات، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر نذكر منها:

- **صناديق ضمان القروض:**[2] هي آلية تمويلية تسهل علي المؤسسات الطريق للوصول لخطوط القروض المحلية أو الأجنبية لتمويل استثماراتها . لهذا الغرض تم إنشاء الصندوق الوطني لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأمر رئاسي رقم 04- 134مؤرخ في 19 أفريل 2004، وهو عبارة عن شركة ذات أسهم رأسمالها 30 مليار دج منها(60%مكتتب علي الخزينة و40 %علي البنوك) والباقي عبارة عن سندات مكافأة يحوزها الصندوق علي ذمة الخزينة.

ويقوم الصندوق أساسا بضمان القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تمويل استثماراتها سواء عند إنشائها أو عند تطوريها وتحديثها من خلال برامج التأهيل، ويحدد المستوى الأقصى لضمان القروض البنكية في حدود 50مليون دج، بمستوى تغطية تقدر بـ80% في حالة إنشاء مؤسسة و60% في الحالات الأخرى، وتكون مدة الضمان 7 سنوات.

---

[1] مصطفى عوادي، **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سنة2017** جامعة الوادي ، ص 05.06.07.08

[2] محمد زيدان، **لهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السابع، ص 126

Õ **الصناديق المعتمدة لضمان مخاطر قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**[1]بغية تحفيز المنظومة المصرفية الجزائرية أكثر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولضمان تكفل فعلي بالاحتياجات الحقيقية لقروض هذه المؤسسات كان لابد من إنشاء صناديق دعم خاصة تأخذ علي عاتقها مخاطر عدم تسديد القروض البنكية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وما عزز ضرورة إنشاء صناديق الضمان في الجزائر هو غياب مؤسسات مالية متخصصة في تلبية حاجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تفتقر إلي بنوك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شركات رأس المال المخاطرة...الخ، وتتمثل في صندوق ضمان، قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2) هيئات الدعم المالي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنشئت الجزائر عدة مؤسسات للمرافقة والدعم المالي بهدف تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية , ومن بين أهم تلك المؤسسات:

- **الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM** :[2] أنشئت هذه الوكالة في جانفي 2004 وقد أوكلت لها المهام التالية:

- تسير آليات منح القرض المصغر.

- تقديم خدمات استشارية ومتابعة نشاط المستفيدين من القروض المصغرة.

- توضيح مختلف الامتيازات الأخرى التي يتمتع بها المستفيدون من القروض المصغرة.

وتعمل الوكالة الوطنية للقرض المصغر علي منح قروض مصغرة وفق صيغ تمويلية مختلفة، فقد تمنح قروض لمشاريع صغيرة، أو تساهم مع البنوك في تمويل مشاريع تتطلب تمويلا اكبر.

* **الوكالة الوطنية لدعم الشبابANSEJ** :[3] وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء

[1] محمد زيدان، **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، نفس المرجع، ص 126-127

[2] مصطفى عوادي، **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق ص 09.10.

[3] صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 2004/03 ص 33.32.

مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وقد نشئت استحدثت بموجب المرسوم التنفيذي رقم296 المؤرخ في 08سبتمبر 1996، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، ولها فروع جهوية وحلية، ومن مهامها:

- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.

- تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع .

- تضع تحت تصرف متحدثي المؤسسات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.

- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.

- وكالة ترقية وتدعيم الاستثماراتAPSI :[1] طبقا لما تضمنته المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 05-101993، فان الوكالة تتكون من مجموعة من الإدارات والهيئات تعمل علي مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، حيث تعمل الوكالة تقيم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أم بالرفض.

وقد تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بإصدار أمر رقم 01-03 في 20اوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه واليات عمله, واهم ما يميز التشريع الجديد ما يأتي:

- المساواة بين المستثمرين والأجانب.

- إلغاء التميز بين الاستثمار العام والخاص.

- إنشاء شباك موحد علي شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار التراخيص.

[1] مصطفى عوادي، **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 08.09

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI PME:[1] أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 , في شكل شباك وحيد غير موزع عبر 48 ولاية علي مستوى الوطن، وتخول الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية بإنشاء وتطوير ثقافة الاستثمار والمقاولاتية.

تهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلي تشجيع الاستثمار الخاص والعام والمحلي والأجنبي دون تميز، ولعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ نشأتها في سنة 2001 دورا فعالا في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة لصلاحيات الواسعة التي منحت لها، باستثناء اتخاذ القرارات الفردية في مجال توزيع العقار الصناعي.

- **الصندوق الوطني لتامين علي البطالة CNAC**:[2] يعمل الصندوق المنشأ أيضا سنة 1994 بناء علي المرسوم رقم 188/94 المؤرخ في 1994/07/06 بالإضافة إلي مهامه الأصلية وطبقا لجهازه التشريعي علي الوقاية من الوقوع في البطالة لأسباب اقتصادية، ومن اجل تحقيق هذه الغاية قام بمعية المؤسسات المواجهة لصعوبات تطوير النظام ذو طابع اقتصادي أساسا لتمكينهم من الاستمرار في مزاولة النشاط الاقتصادي، وهذا من خلال تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات، حيث ينص الجهاز التشريعي لتامين عن البطالة علي مساعدة المؤسسات المواجهة لصعوبات.

وبالفعل فقد انطلقت العملية في جويلية من سنة 2000 بموجب قرار من مجلس الإدارة للصندوق، تحت شعار "إشعال الجمرات الخامدة في المؤسسات المهددة بالزوال"، وانطلق في تشخيص المؤسسات المواجهة لخطر الحل والتصفية من خلال إجراء فحص للكشف عن طبيعة المرض وأسبابه انطلاقا من الأعراض المسجلة علي المريض ويمكن تطبيقه علي المؤسسة السليمة بهدف تحسين مستوى أدائها.

إن الصندوق الوطني لتامين عن البطالة في تمويله للمؤسسات التي تواجه صعوبات إنما يعتمد صيغة رأس المال المخاطر, فإذا تعرضت هاته المؤسسات التي تتلقى المساعدة إلي خسارة فان الصندوق بطبعة الحال تحمل الخسائر، أما إذا تم إنقاذ المؤسسة وتحقيقها لأرباح فان الصندوق يكتفي فقط باسترجاع جزء من رأس ماله المخاطر به

[1] ديندان صلاح الدين، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة تلمسان سنة 2016/2015،ص 56

[2] مصطفى عوادي، **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 08.09.

والذي لا يتجاوز في أحسن الحالات 40% وأما 60% الباقية تخصص لإجراء دراسات التشخيص والصندوق لا يسترجعها سواء حققت المؤسسة ربحا أو خسار.

المطلب الثالث: التحديات والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفرص المتاحة أمامها في مجال السياحة

الفرع الأول: المعوقات التي تعترض تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل عديدة منها ما هو خارج عن إرادة المؤسسة وإدارتها بسبب ارتباطها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر ها الدول, وهي مشاكل يصعب حلها أو تغيرها من طرف إدارة المؤسسة بل يجب التأقلم معها، وهناك مشاكل أخرى داخلية ترتبط أساسا بنشاط وعمل المؤسسة، ويمكن حصرها في:

– صعوبة التمويل: وهي مقدمة المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات، إذ إن صغر حجم هذه المؤسسة يجعل من الصعب حصولها علي القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع احتمال المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب المؤسسات مقابل القروض، فضلا عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات المحاسبية التي تعكس الوضع المالي للمؤسسة والتنبؤ بمستقبلها، ومن المفروض أن المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التمويل الذاتي , أي الاعتماد علي المدخرات الفردية التي عادة ما تكون غير كافية، لضعف المداخيل، ولهذا تلجا هذه المؤسسات إلي التمويل الخارجي أو الائتمان وهنا تصطدم بصعوبة الحصول علي أموال التي تحتاجها لممارسة نشاطها.[1]

– المشاكل السياسية الاقتصادية والتوجهات الحكومية الإدارية:[2] تظهر هذه المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة التوجهات الحكومية خاصة في الدول النامية ذات التوجه الرأسمالي حديثا أو الدول الاشتراكية والتي عانت ولازالت تعاني من عواقب تطبيق النظام المثالي نظريا والغير قابل لتطبيق واقعيا. حيث لم تؤسس أي لتوجه المؤسسات أو لمساعدتها ماليا أو فنيا أو لتقدير إعفاءات ضريبة لها في حالة اتخاذها أوضعا رسمية في ممارسة نشاطها.

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي, منشاة المعارف**، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر 2000,، ص 10.

[2] عوادي مصطفي، **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 08

– مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات:[1] وتتمثل في نقص المعلومات والافتقار إلي الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم علي التوسع في أعمالهم، كذلك انعدام الخبرة والمهارة اللازمين في تحليلها, سيؤدي بطبيعة الحال إلي ضعف مردودية هذه المؤسسات وارتفاع احتمال فشلها.

– مشكلة العقار الصناعي:[2] يعتبر من بين المشاكل الأساسية التي تواجه المستثمرين الجدد، ويعود ذلك إلي انعدام سياسة واضحة المعالم لتنظيم آليات الحصول علي العقار الصناعي، خاصة إذا ملاحظنا الحالة السيئة التي صلت إليها المناطق الصناعية من حيث التنمية والتسيير والتنظيم.

– المشاكل المتعلقة بالتسويق: تتجسد في انخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وضعف الرقابة علي الجودة وعدم قدرة هذا النوع من المؤسسات علي إنتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة، عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد المؤسسة لمعلوماتها عن السوق المستهدفة، ويضاعف إلي هذه الصعوبات تفضيل الجهات الحكمية وبعض فئات المجتمع التعامل مع المؤسسات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر والضمان وانتظام التوريد بالكميات المطلوبة، وفي المواعيد المقررة وتفاديا للمشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبيير من المؤسسات الصغيرة، فضلا عن ظاهرة عدم الثقة بالمنتج الوطني مقارنة بالمنتج الأجنبي.[3]

– الجباية: بالرغم من الإجراءات المتخذة حيال تخفيف الأعباء الجبائية علي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لايزال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب علي أرباح ومن مختلف الاشتراكات المفروضة علي هؤلاء المستثمرين.[4]

– البيروقراطية الإدارية: بطء وتعقيد الإجراءات الإدارية يعد من بين العناصر الأساسية المعرقلة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها، كما يعاني هذا القطاع من تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الصحية، العمالية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية)، الجهات المهتمة بالمواصفات ومقاييس الجودة...الخ.

[1] نفس المرجع ص08.

[2] مشعلي بلال، **أساليب دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار الأسعار، جامعة 08 ماي 1945 قالمة يومي 25-26 ابريل 2017 ص06.

[3] عوادي مصطفى، مرجع سابق ص 08.09

[4] مشعلي بلال، **أساليب دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، نفس المرجع.

– انخفاض الإنتاجية: هناك أسباب عدة تؤثر في انخفاض الإنتاجية المشروع الصغير منها سوء التخطيط الذي يؤدي إلي عدم تدفق المواد الأولية وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطاع الغيار وخدمات الإنارة والتبريد فضلا عن قلة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل وارتفاع نسبة العاملين الذين يتركون مكان العمل.

– تردي النوعية: بسبب استعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الأولية، فضلا عن صعوبة الاستعانة بالكوادر الهندسية والعناصر الفنية المدربة، وعدم وجود مراكز ومخابر لفحص الجودة والنوعية.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التغيرات الحاصلة في الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين ساهمت في إعادة تشكيل معادلة القوى السياسية والاقتصادية علي الصعيد العالمي، كما أن التغيرات التكنولوجية والتغير السريع لأذواق المستهلكين ... سيؤثر حتما علي المؤسسات الكبيرة والصغيرة مع سواء من حيث رؤيتها المستقبلية للأهداف والأنشطة أو للأسواق. وفي ظل تنامي طاهرة العولمة فان هناك العديد من التحديات التي قد تعيق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:[1]

– التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج: ما يميز الساحة العالمية الآن هو توجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية وتكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول, فالسوق الأوربية الموحدة وقيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الأخرى، كما تميز عالم الأعمال بزيادة التركيز علي الاندماج , الاستحواذ والتحالف، وقد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للمؤسسات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفعالية والوصول إلي تحقيق أرباح اكبر.

– ثورة المعلومات: يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، ولقد أصبحت تمثل الأساس المادي لنظام الاقتصادي الجديد، إذا أنها تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغير في جميع أجزائه, والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة بالنسبة لأسواق العالم وهي تقارب هذه الأسواق بشكل كبير, وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماج بين المؤسسات الصغيرة في محاولة منها للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، حيث نجد من أهم متطلباتها الإنتاج المخصص، وكذا الإنتاج بحجم كبير لتحقيق ما يطلق عليه بوافرات الحجم، ومن ثم تخفي التكلفة وزيادة القدرة التنافسية علي المستوى العالمي.

[1] عوادي مصطفى، **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص9.10.11

– التطور التكنولوجي: لقد أدى التقدم التكنولوجي إلي تسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية, كما أدى إلي تجاوز الحدود السياسية لدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، كما أدى إلي تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين الشعوب مختلفة الثقافات. كما أدى التقدم التكنولوجي بالمؤسسات للاهتمام بتنمية ونشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد علي التكنولوجيا العالية هدف الزيادة من جودة المنتجات، وتحسين الأداء الإنتاجي داخل المؤسسات، مما يحسن ويدعم المزايا التنافسية التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين.

– عالمية الاتصال: لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصال وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة , والفضائيات إلى طي المسافات، هدا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا وأصبحت المؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس, فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس الوقت يطرح في جميع أسواق العالم، ثم نقل طرق وكيفيات إنتاجه من خلال فضائيات والأقمار الصناعية وشبكات الانترنت.

– عالمية التجارة: سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية من خلال إنشاء الاتفاقيات العامة لتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية في سنة 1995 والتي تهدف إلي تحرير التجارة العالمية، حيث أن تحرير هذه الأخيرة يمثل تحدي كبير بالنسبة للمؤسسات الصغيرة خاصة تلك التي تنتمي لدول العالم الثالث.

– عالمية الجودة: تترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة العالمية، وذلك من اجل تحسن التجارة العالمية علي نحو يحافظ علي الرفع من جودة ما يتداول فيها، وبنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية, وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع والخدمات المتدنية الجودة إلي أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة.

– الخصخصة: والتي تعني أن الإطار العام لمسيرة الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين هو نظام شبه واحد قائم علي عمل آليات السوق وفعاليات جهاز الثمن وتفاعل قوى العرض والطلب.

المبحث الثاني: البنوك التجارية كأداة تمويلية للمؤسسات السياحية

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، كذلك يختلف أنواع التمويل المتاحة أمام المنشآت السياحية باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع المنشآت السياحية

الفرع الأول: مفهوم المنشآت السياحية وأهمية القطاع السياحي في الجزائر

أولا: تعريف المنشآت السياحية

يمكن تعريف المنشآت السياحية بأنها مؤسسة تجارية تقوم بالعمل علي تامين وتقديم مختلف الخدمات السياحية اللازمة لكافة السياح علي مختلف أنواعهم من خدمات إقامة وإطعام وشراب وخدمات علاجية وثقافية ورياضية وتجارية ودلالة وإرشاد سياحي وتنظيم برامج سياحية وكذلك خدمات النقل السياحي بمختلف أنواعه.[1]

ويمكن تعريفها أيضا علي أنها تلك الأماكن المعدة أساسا لاستقبال السياح وتقديم الخدمات المختلفة من مأكولات ومشروبات، التي يتم استهلاكها في نفس المكان كالمطاعم، وكذلك المنشآت التي تمتلك وسائل النقل المختصة لنقل السائحين أو تلك المعدة لإقامة النزلاء والسائحين مثل الفنادق.[2]

ومن هذه التعاريف يمكن أن نستنتج بان المنشآت السياحية هي مؤسسات تجارية تقوم بتوفير الخدمات من اجل الترفيه، وتكون هذه الخدمات مدفوعة الثمن.

ثانيا: أهمية القطاع السياحي في الجزائر:[3]

- إسهامات القطاع السياحي في ميزان المدفوعات: بلغت الإيرادات المسجلة في ميزان المدفوعات 2837.7 مليون دولار من الأسفار بواقع 1140 فندق منها ذات خمسة نجوم و54 لفئة أربعة نجوم و145 لفئة ثلاثة نجوم و 157 لفئة نجمتين و97 لفئة نجمة واحدة و674 فندق غير مصنف وهو ما يعادل إيواء 85000 أسرة بواقع 1743084 سائح أجنبي.

---

[1] عاطف الأخرس، **محاسبة المنشآت السياحية** ، دار البركة لنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى، 2001، ص14

[2] سعاد صديقي، **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية**، نفس المرجع ص19

[3] قارة ابتسام ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر** ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية 2011 العدد 2 ص 125- 126.

– إسهامات القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي: ومن المتوقع أن تصل المساهمة المباشرة للسياحة و السفر في الناتج المحلي الإجمالي إلي 461.2 مليار دينار جزائري في عام 2011 (3.7% من الناتج المحلي الإجمالي). وهذا يعكس في المقام الأول النشطات الاقتصادية التي تولدها صناعات مثل الفنادق ووكلاء السفر، شركات الطيران وغيرها من خدمات نقل الركاب، ويشمل أيضا علي سبيل المثال، أنشطة المطاعم والترفيه المدعمة مباشرة من قبل السياح.

الشكل رقم(03): يوضح تطور مساهمات القطاع السياحي في الناتج المحي الخام الجزائري خلال الفترة 2001–2011

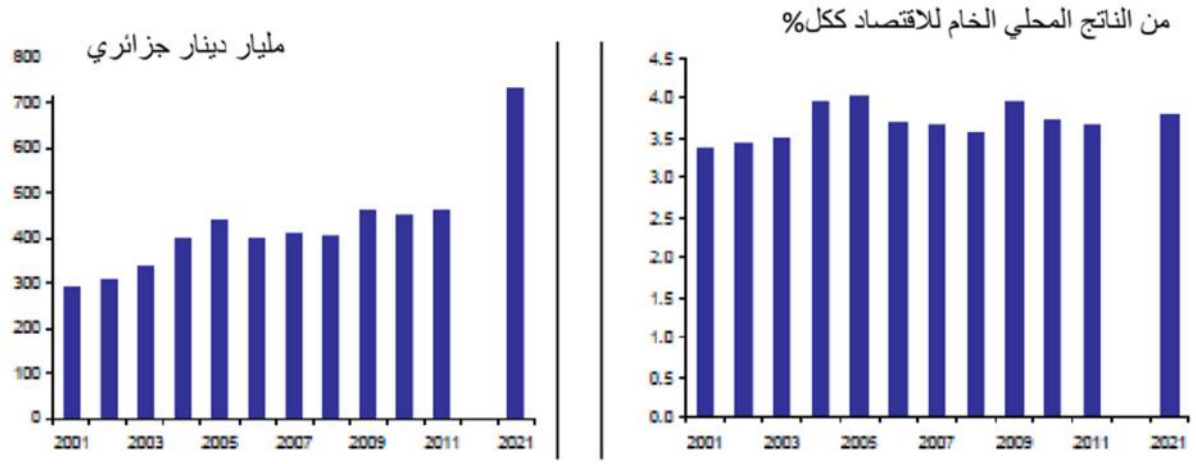

المصدر: قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية 2011.ص 125.

الجدول رقم(05): تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام

السنة	2015	2016	2017	2018 (*)
حصة السياحة في الناتج المحلي الخام (٪)	1,3	1,4	1,6	1.7

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات.

الشكل رقم (04): تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام

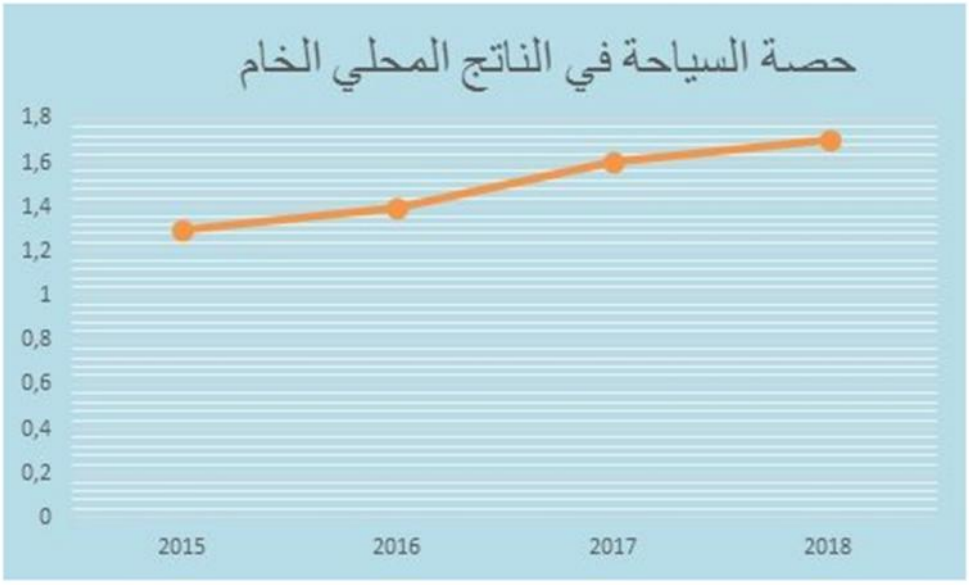

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات.

- حصة السياحة والسفر من الاستثمارات : من المتوقع ان تجدب السياحة والسفر راس مال استثمار 121.6 مليار دينار جزائري , ترتفع بنسبة 5.5% سنويا الي 207.9 مليار دينار جزائري وهذا يعني ان حصة السياحة والسفر من مجموع الاستثمار الوطني سيرتفع الي 2.7% في عام 2011، والشكل التالي يوضح ذالك:

الشكل رقم (05): تطور قيمة راس مال الاستثمارات السياحية 2001-2021

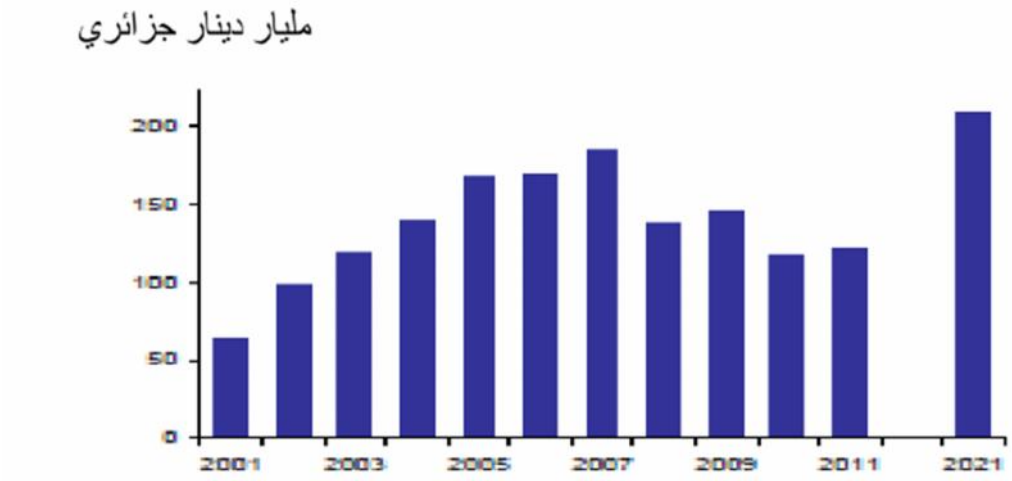

المصدر: قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية 2011.ص 125

- اسهامات القطاع السياحي في التوظيف: ومن المتوقع للسياحة والسفر ان تولد 344000 وظيفة مباشرة في عام 2011 (3.3% من مجموع العمالة). ويشمل هذا الوظائف التي توفرها الفنادق ووكلاء السفر وشركات الطيران وغيرها من خدمات نقل الركاب، ويتضمن ايضا، علي سبيل المثال انشطة صناعات المطاعم والترقية التي تدعم مباشرة من قبل السياح، بحلول عام 2021، سوف يحقق قطاع السياحة والسفر 474000 فرصة عمل مباشرة, اي بزيادة قدرها 000.130(37.8%) علي مدى السنوات العشر القادمة كما هو موضح في الشك التالي.

الشكل رقم (06): مساهمة القطاع السياحي في التوظيف في الجزائر

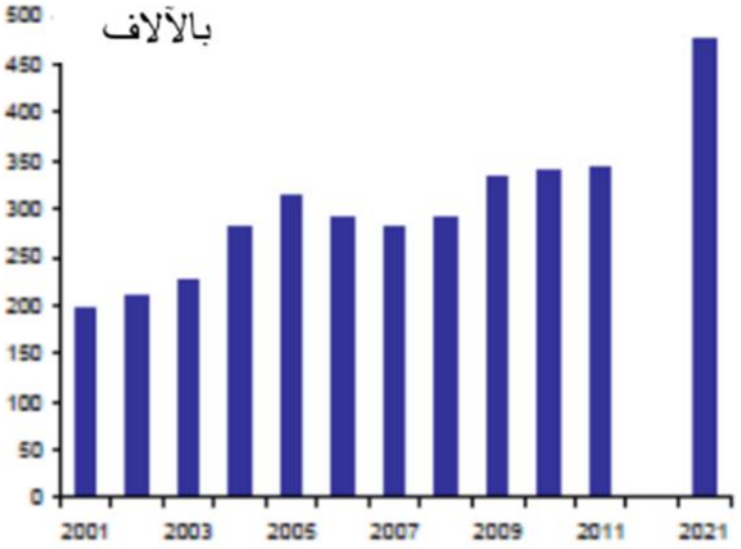

المصدر: قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية 2011.ص 126

- يمثل العمل في قطاع الفنادق، المقاهي والمطاعم 1.8% من مجموع العمال في الجزائر، حيث سجلت سنة 2008 ارتفاعا يقدر بـ 56.6% اين وصل العدد الي 320000 وظيفة مقابل 204400 وظيفة سنة 2007.

الجدول رقم (06) : يمثل التوظيف في قطاع السياحة (فنادق، مطاعم، مقاهي)

السنة	(*) 2014	(*) 2015	(*) 2016	(*) 2017	(*)2018
عدد العمال	289 261	803 265	317 270	000 300	027 308

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات معدلة في وزارة السياحة

الشكل رقم (07): الاهمية الاقتصادية لسياحة

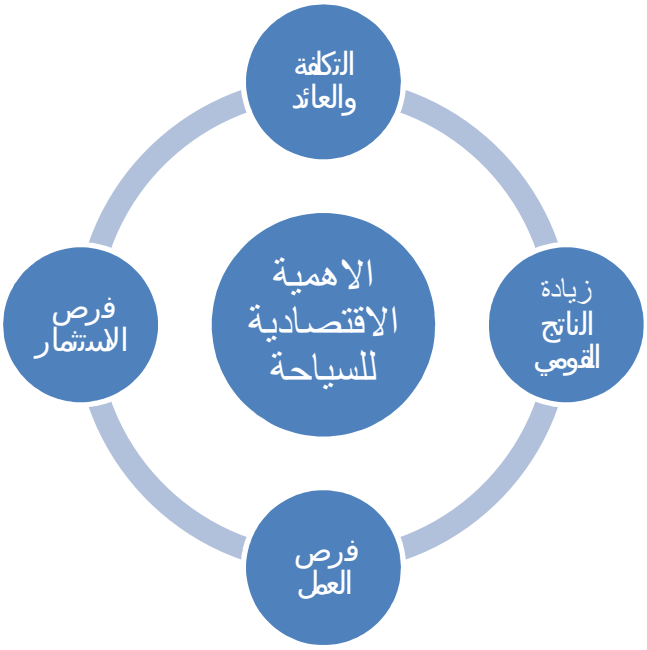

ا

المصدر: ماهر الشمايلية، علي فلاح الضلاعين، مصطفى يوسف كافي، التخطيط السياحي.ص59

- وعليه فلا صر دور السياحة علي استحداث وظائف داخل المجلات المرتبطة بالعمل السياحي فقط، كقطاع الفندقة، بل يتعدى ذلك إلي استحداث فرص عمل في القطاعات التي ترتبط بالأنشطة السياحية من الاستثمارات، كبناء القرى السياحية والمقاولات الصناعية والزراعية.

الفرع الثاني: أنواع المنشآت السياحية والمؤسسات

هناك أنواع عديدة من المنشآت السياحية نذكر منها:

أولا: الفنادق

تعرف علي أنها مؤسسة تقدم خدمات الإيواء ووجبات الطعام والشراب والخدمات الأخرى كالتسلية والترفيه إلي لجمهور المستهدف ويجب علي إدارة الفندق أن تخلق علاقة طيبة مع زبائنها وتهيئة كوادر فنية مؤهلة قادرة علي تقديم الخدمات.[1]

1-2 وهناك أنواع كثيرة للفنادق منها: [2]

- فنادق المدن: تقع في المدن الكبرى والمتوسطة، تتراوح خدماتها من الدرجة الممتازة إلي الدرجة الثالثة، كذلك أسعارها مختلفة حسب الدرجات.

- فنادق المطارات: هي الفنادق التي تقع قرب المطارات الكبيرة والمهمة بالعالم، تتراوح درجاتها من الدرجة الممتازة إلي ثلاث نجوم، وتقوم بتقديم خدمات للمسافرين عن الجو، أو في حالة تعطل الطائرات، واغلبها مخصص لإيواء المرضى عن طريق الجو.

- المنتجعات: وهي عبارة عن فنادق أو قرى سياحية تقع في المناطق لطبيعة لجبال أو البحيرات أو الأنهار...الخ وعلي الأغلب تكون درجاتها عالية وأسعارها كذلك عالية، وتكون فترة إقامة السياح فيها طويلة وموقعها خارج المدن.

- فنادق السواحل: هي الفنادق التي تقع علي السواحل المهمة والمشهورة بالعالم، وتمتاز دائما بكبر حجمها وتنوع خدماتها، ودرجاتها تكون من المتوسطة إلي الدرجة العالية.

- بيوت الشباب: وهي عبارة عن دور إقامة وإيواء لشباب وطلبة الجامعات، وتكون خدماتها بسيطة وأسعارها رخيصة وهي مخصصة دائما لشباب.

[1] سعاد صديقي ، نفس الرجع السابق، ص20.

[2] نعيم الظاهر، سراب الياس, مبادئ السياحة، دار المسيرة لنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الثانية، 2007، ص25.

ثانيا: المرشدون السياحيون.

يعرف المرشد السياحي هو الشخص الذي يقوم بالرحلة أو الشخص ذو القدرة والعلم بمنطقة معينة والذي عليه بإخبار الناس بكل ما يعلم عن هذه المنطقة أو المكان، ويستخدم هذا المصطلح خارج صناعة الإرشاد في وصف الأشخاص الخبراء الدين يقومون بإرشاد الناس ويشمل ذلك مدير الرحلة، المعلم، المترجم.

2-2 أنواع المرشدين:[1]

- المرشد المحلي - المرشد الذي يعمل لدى الحكومة - المرشد السائق - مرشد العمل.

- مدير الرحلات السياحية - المترجمين السياحيين.

ثالثا: المكاتب السياحية:

تعرف علي أنها وسيط بين الجهات التي تقوم بتقديم المنتج السياحي من جهة وبين السائح من جهة أخرى مقابل الحصول علي اجر معين كعمولة مثلا.[2]

رابعا: المطعم السياحي.

يعرف علي انه مرفق مصنف سياحيا حسب تعليمات الدولة ويقدم خدمات الطعام والشراب ويمكن القول أن يقدم خدمات الطعام والشراب ويمكن أن يقدم خدمات ترويحية ورياضية وفنية لرواده داخل المطعم أو خارجه لقاء مقابل, ويشمل هذا التعريف الاستراحات السياحية، المتنزهات السياحية، ومدن التسلية والترويج السياحي.[3]

من أنواع المطاعم السياحية:[4]

- المطاعم الكلاسيكية؛

- مطعم الاختصاص؛

- مطعم الخدمة الذاتية.

---

[1] سعاد صديقي، نفس المرجع، ص23

[2] عاطف الأخرس، مرجع سبق ذكره، ص16.

[3] مصباح نجاة، دواخة بسمة، دور البنوك في تمويل القطاع السياحي ، رسالة ماستر,2013,2012 تخصص مالية المؤسسات جامعة 08 ماي 1945، ص20.21

[4] نفس المرجع ص 21

خامسا: شركات الطيران:[1]

إن شركات الطيران مثلها كمثل الشركات الأخرى لها حاجة ماسة لكوادر إدارية وفنية مدربة ومؤهلة تجعلها قادرة علي النمو والاستمرار ومواجهة المنافسة ومواكبة تطورات العصر المتلاحقة من اجل تحقيق الأهداف المرجوة

المطلب الثاني: مصادر تمويل المشاريع السياحية

إن المشاريع السياحية يمكنها الحصول علي الأموال من مصادر مختلفة:

أولا/مصادر التمويل الداخلية

1-التمويل عن طريق الأموال الخاصة:

ويرتبط هذا المصدر بشركات المساهمة حيث تقم هذه الأخيرة بإصدار أسهم من اجل تكوين رأسمالها أو زيادته، وهناك نوعان من الأسهم، أسهم عادية واسهم ممتازة.

- الأسهم العادية: يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية، قيمة دفترية، وقيمة سوقية تتمثل القيمة الاسمية في القيمة المدونة علي قيمة السهم، وعادة ما يكن منصوصا عليها في عقد التأسيس أما القيمة الدفترية فتتمثل في القيمة الاسمية مضافا إليها الاحتياطات والأرباح المحتجزة مقسومة علي عدد الأسهم العادية المصدرة، وأخيرا تتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها سهم في السوق رأس المال وقد تكون هذه القيمة أكثر أو اقل من القيمة الدفترية.[2]

- الأسهم الممتازة: يمثل السهم الممتاز مستند ملكية له قيمة اسمية، وقيمة دفترية، وقيمة سوقية، شانه في ذلك شان السهم العادي، غير إن القيمة الدفترية تتمثل في قيمة الأسهم الممتازة.

وتختلف الأسهم الممتازة عن الأسهم العادية من حيث الحقوق والامتيازات لكل منهما، فمعروف مثلا إن أصحاب الأسهم الممتازة ليس لهم حق التصويت في جمعيات ملاك الأسهم وهم لا يشاركون في الأرباح المحققة إلا بنسبة محددة.[3]

[1] نفس المرجع، ص21.

[2] شراد جميلة، **دور البنوك في تطوير القطاع السياحي**، مذكرة ماستر ,2014-2015,ص 32.

[3] شراد جميلة، نفس المرجع، ص32.

2- التمويل الذاتي:

يعتبر التمويل الذاتي عنصرا مهما من عناصر التقييم التي يستغلها البنك، والتمويل الذاتي هو عبارة عن مفهوم بين مدرات الذاتية للمؤسسة علي تمويل الاستثمارات التي يقوم بها، ويمكن حساب التمويل الذاتي للمؤسسة بجميع الاهتلاكات السنوية، والمؤونات التي تقوم بها المؤسسة علي سبيل الاحتياط والأرباح المحققة سنويا بعد أن تطرح منها الضرائب والأرباح الموزعة.

وإذا كان التمويل الذاتي في الحقيقة يبين قدرة المؤسسة علي تمويل الاستثمارات بالاستغناء عن اللجوء إلي القروض البنكية فان هذا المفهوم يهم البنك كثيرا عند الإقدام علي هذا النوع من التمويل، باعتبار أن قدرة المؤسسة علي تسديد هذا القرض عند حلول آجال الاستحقاق إنما يعتمد إلي حد كبير أو بعيد علي قدرتها علي تحقيق أرباح.[1]

ثانيا/ مصادر التمويل الخارجية:

1- مصادر التمويل قصيرة الأجل:[2]

- الائتمان التجاري:

يمكن تعريف الائتمان التجاري بأنه نوع من التمويل قصير الأجل تحصل عليه المؤسسة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات للسلع التي تتجاوز فيها أو تستخدمها في العملية الصناعية وتعتمد المؤسسة علي هذا المصدر من التمويل بدرجة اكبر من اعتمادها علي الائتمان المصرفي وغيره من المصادر الأخرى قصيرة الأجل، بل يكون المصدر الوحيد قصير الأجل المتاح في بعض المؤسسات.

- الائتمان المصرفي:

يعتبر الائتمان المصرفي ثاني أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل بالنسبة لمنضمات الأعمال ويقصد بالائتمان المصرفي كل أنواع القروض التي تحصل عليها المنشاة من المؤسسات المالية والمصارف الخاصة.

وتلجا منضمات الأعمال إلي استخدام الائتمان المصرفي في الحالات التالية:

- عندما تكون احتياجات البرنامج التشغيلي للمنضمة تتعدى ما توفره مصادر التمويل الذاتية.

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر** الطبعة2، 2003، ص151.

[2] شراد جميلة، مرجع سابق ذكره، ص33.34.

– عندما تكون سمعة المؤسسة في السوق في صورة يصعب معها علي الإطلاق الحصول علي احتياجاتها أو علي الأقل بشروط معقولة.

– عندما تكون المنضمة حديثة العهد وهي بذلك ليس لها سمعة ما يمكنها من كسب ثقة الجهات المانعة للائتمان التجاري لذلك فان الائتمان المصرفي يعتبر احد مصادر التمويل قصيرة الأجل الأكثر استخداما وهو يرتبط بسمعة المنشاة في السوق والمركز المالي، ويختلف الائتمان المصرفي عن الائتمان التجاري في انه لا يتأثر تلقائيا بمستوى العمليات التجارية للمنشاة.

– الأوراق التجارية:

الأوراق التجارية هي عبارة عن أوراق وعد بالدفع مضمونة تصدرها الشركات المعروفة وذات الملاءة المالية العالية، وتباع عن طريق وكلاء متخصصين في تداولها وتسويقها إلي المستثمرين النهائيين الذين يشكلون البنوك التجارية، شركات التامين، صناديق الاستثمار وشركات الأعمال الأخرى التي يوجد لديها فائض سيولة، تحمل الأوراق التجارية قيمة اسمية ومعدل فائدة وتاريخ استحقاق محدد، وتتراوح فترة الاستحقاق من شهر إلي ستة أشهر أما معدل الفائدة فيكون عادة اصغر من معدل الفائدة الفصلي بكثير.

2– مصادر التمويل متوسطة الأجل:[1]

لاشك أن للبنوك دورا في تمويل الاحتياجات المالية متوسطة الأجل للشركات والتي تستحق بعد أكثر من سنة إلي خمسة سنوات أو أكثر أحيانا، وغالبا ما تكون القروض المصرفية متوسطة الأجل مرهونة بضمانات.

ومن الشروط التي يمكن أن ترتبط بالقروض المصرفية متوسطة الأجل ما يلي:

– شروط تحديد سقف المديونية لشركة.

– قيود علي تصرف الشركة بالموجودات.

– قيود علي توزيع الأرباح علي المساهمين.

وتشمل مصادر متوسطة الأجل، قروض المدة قروض تمويل المعدات.

[1] شراد جميلة، مرجع سابق، ص35.

- قروض المدة:

تتميز قروض المدة بآجالها المتوسطة والتي تستحق خلال فترات تتراوح بين ثلاث إلي سبع سنوات مما يعطي المقترض الائتمان يوفر التمويل، وانخفاض مخاطر إعادة التمويل وتحديد القرض قصير الأجل وذلك لان مخاطر الاقتراض قصيرة الأجل عادة ما تكون عالية بالنسبة لشركة المقترضة، ويرجع ذلك إلي انه إذا ما استحق قرض قصير وكانت الشركة مستمرة في حاجتها للأموال ستواجه احتمالات عدم موافقة البنك علي تحديد القرض، أو يكون تحديد بتكلفة اعلي وشروط غير مناسبة بسبب تغيرات في ظروف سوق النقد أو في مركزها المالي.

- قروض التجهيزات:

عندما تقوم الشركة بشراء آلات وتجهيزات ا تستطيع الحصول علي تمويل متوسط الأجل بضمانة هذه الموجودات، وتدعى قروض تمويل التجهيزات، وتوجد عدة مصادر لمثل هذا النوع من التمويل تشمل: المصارف التجارية والإسلامية ....الخ.

ويوجد شكلان تمنح بموجبهما قروض التجهيزات هما عقود البيع والقروض المضمونة، تستعمل عقود البيع المشروطة عندما يقوم وكيل آلات أو التجهيزات بعملية بيع الأقساط المطلوبة كافة، ويقدم الزبون دفعة أولية عند الشراء، ويصدر أوراق الوعد بالدفع بقيمة الأقساط المتبقية من قيمة الأصل، وعندما يتم التسديد بالكامل يقوم البائع بنقل ملكية الأصل إلي الزبون أما إذا تخلف الزبون عن الدفع فانه يمكن للبائع الاستيلاء علي آلات بهدف إعادة بيعها أي زبون آخر .كذلك يمكن استخدام التجهيزات كضمانة للحصول علي قرض مصرفي.

3- مصادر التمويل طويلة الأجل:

هذا النوع من التمويل يكون تسديده في المدى البعيد كما انه له دور رئيسي في النشاط التجاري للمؤسسة , ويشمل القروض التي تكون مدتها طويلة وتتمثل عموما في القروض التعاقدية طويلة الأجل , والسندات ويشترط مقابل هذه القروض ضمانات كافية فالمؤسسة ينبغي أن توفي بقيمتها في تاريخ الاستحقاق.[1]

[1] شراد جميلة، مرجع سابق ذكره، ص36.

- السندات:

السند هو عبارة عن ورقة مالية تثبت دائنة حاملها للمؤسسة التي أصدرتها وعلي هذا الأساس فالسند هو عبارة عن إثبات لعملية قرض, ويستفيد حامل السند من كل الحقوق التي يستفيد منها دائنو المؤسسة الآخرين وخاصة الاستفادة من الفائدة.[1]

- أنواع السندات:[2]

يمكن التميز بين نوعين من السندات.

- السندات المضمونة:

تكون مغطاة علي أصول معينة تكون عدة عقارات، ويجب أن تكون القيمة السوقية للعقار مرهون لصالح إصدار أعلى من قيمة الإصدار لتترك هامش سلامة مناسبة، وفي حالة تخلف الشركة عن دفع الفائدة أو قيمة استحقاق السندات أو في حالة تصفية الشركة، يتم تسديد قيمة السندات من تصفية العقار المرهون، ويمكن لشركة أن تستعمل عقارا واحدا لضمان إصدارين للسندات.

- السندات الغير مضمونة:

هي سندات لا ترتبط بأصل معين، ويكون ضمان السندات هو الضمان الائتماني والقوة الإدارية للمؤسسة، فإذا عجزت المؤسسة علي التسديد فان حاملي السندات لهم الأولوية في المطالبة بحقوقهم المقررة علي كل أصل من أصول الشركة الغير مرهونة.

الفرع الأول: الدور التمويلي للبنوك

مما سبق ذكره يمكن أن نجد العديد من أنشطة التمويل التي تقدمها البنوك لقطاع السياحة منها:[3]

- عمليات التأجير التمويلي:

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص87.
[2] شراد جميلة، مرجع سابق، ص37-38.
شراد جميلة، مرجع سابق ص 37-38

لقد كانت المشروعات السياحية من قبل تعاني من عدم توفر القروض المصرفية اللازمة لشراء المعدات والمستلزمات الرأسمالية الضرورية لزيادة الطاقة الإنتاجية بها لكي تتمكن من توفير الخدمات السياحية والفندقية بشكل أفضل وقد كان هذا واضحا في القرى السياحية، ولهذا فقد قامت البنوك بحل هذه المشكلة للمشروعات السياحية عن طريق ما يسمى بعملية التأجير التمويلي حيث استطاعت هذه المشروعات توفير ما يلزمها من المعدات الرأسمالية ويمكن توضيح فكرة التأجير التمويلي وما له من مزايا فيما يلي:

- مفهوم التأجير التمويلي وخصائصه:

من المتفق عليه أن التأجير التمويلي هو نشاط تمويل لشراء معدات وأصول رأسمالية بغرض التأجير وفيه يقوم المؤجر والذي يكون البنك بتمويل شراء أصول محددة الأوصاف من مورد معين وذلك بناء علي طلب المشروع أو الشركة وتؤجر إليه بعقد طويل الأجل وغير قابل للإلغاء بحيث تغطى الدفعات الإيجارية خلال فترة تعاقد الأموال المدفوعة في الأصل والفوائد وهامش ربح يقترب إلي ما يسمى بالتغطية الكاملة لقيمة الأصول ولا يحتمل المؤجر أية تكاليف للصيانة والإصلاح أو غيرها بل يتحمل المستأجر كافة المصروفات.

- عمليات التمويل بالمشاركة:

هناك نوع آخر من مصادر التمويل التي تقدمها البنوك لقطاع السياحة وهي ما يسمى بالتمويل بالمشاركة وهو من أساليب التمويل الحديثة التي ظهرت في أواخر السبعينات، وهذا النوع من التمويل يوفر للمشروعات السياحية الأموال اللازمة لها لممارسة نشاطها ولا يلزمها أيضا بسداد الفوائد أو أقساط وبصرف النظر عن نتيجة أعمال المشروع السياحي بل يقوم هذا النظام بتحميل كل من البنك الممول والمشروع السياحي طالب التمويل الربح أو الخسارة حال وقوعها.

- القروض التعاقدية طويلة الأجل:

تتحصل المؤسسة علي هذه القروض من البنوك وشركات التامين وغالبا ما تستحق بعد فترة زمنية طويلة الأجل تتراوح بين سبع سنوات وعشرين سنة كأقصى حد، حيث توجه أساسا إلي تكوين رأس مال العامل بالإضافة إلي تمويل الاستثمار ومن خصائص هذا النوع من القروض ما يلي:

– قيمة الاتفاق علي شروط القرض, معدل الفائدة, تاريخ الاستحقاق، الرهون والضمانات، مدة القرض، طريقة التسديد.

– تكلفة هذا النوع من القروض تمثل نسبة معينة من قيمة القرض متغير خاصة إذا كانت معدلات الفائدة في السوق متجهة نحو الارتفاع.

– تسديد القرض يكون مرة واحدة في تاريخ الاستحقاق أو يتم علي أقساط متساوية بتواريخ محددة.

– تطلب البنوك ضمانات مهمة علي القروض وذلك لرهن عقارات مملوكة للمؤسسة المقترضة.

– هذا النوع من القروض من المصادر النادرة ومن الصعب الحصول عليها لأنها تعتمد علي مدى توفر المدخرات طويلة الأجل في المؤسسات القائمة بالوساطة المالية.

الفرع الثاني: الدور الخدمي للبنوك.

ينبع الدور الخدمي للبنوك من القدرة التي امتلكها خلال السنوات الماضية في استيعاب التجارب والخبرات والمستحدثات في الصناعة المصرفية والمالية حيث انه قام برصد آخر التطورات في التكنولوجيا المصرفية وقام بتطبيق العديد من برامج لإعادة تأهيل وتدريب العاملين في أقسامها المختلفة لاستيعاب هذه التطورات بما يخدم تطور العمل المصرفي والمالي.

ويمكن تحديد الدور الخدمي للبنوك لقطاع السياحة فيما يلي:[1]

– إصدار شيكات السياحة:

هذه الشيكات من أكثر الوسائل استخداما لدى السائحين حيث أنها تمد السائح بوسيلة تبادل نقدي مقبولة وسهلة.

وهناك العديد من المؤسسات المالية التي تقوم بإصدار هذه الشيكات السياحية ومن أمثلها مؤسسة الخدمات المالية العربية والتي يمتلكها 55 مصرفا كما أنها تقوم بإصدار كروت الائتمان السياحية.

– أوامر التبادل السياحية:

[1] شراد جميلة، مرجع سابق ص 40-41

وهذه لا تختلف من حيث الغرض عن الشيكات السياحية إلا أنها تختلف من حيث المظهر وأيضا:

- ذات قيم اكبر من الشيكات السياحية؛

- لونها يختلف عن الشيكات السياحية؛

- ويمكن استبدالها بالشيكات السياحية.

- خطابات الاعتماد السياحية:

ولهذه الخطابات أهمية كبيرة بالنسبة لسائح الذي يرغب في نقل مبالغ كبيرة فإذا كان السائح متجها لزيارة عدة دول فانه يشتري خطاب اعتماد مقوما بعملة هذه الدولة متفاديا بذلك تقلبات أسعار الصرف.[1]

- الكروت الائتمانية السياحية:

لقد قامت البنوك بإصدار هذه البطاقات أو الكروت الائتمانية السياحية أصبحت بديلا عن العملات وكذلك الشيكات وهذا النوع من الخدمات كان له أهمية كبيرة جدا لخدمة السياحة وهناك أنواع عديدة من هذه الكروت نذكر منها:

- الفيزا كارد.

- الماستر كارد.

وجميع الخدمات السابقة التي تقدمها البنوك نجد أن السائح يحتاج إليها في تنقلاته حيث انه يحتاج إلي وسيلة سهلة ومضمونة لمواجهة نفقات إقامته في البلد التي يزورها.[2]

المطلب الثالث: سياسة منح القروض في المشاريع السياحية ومشاكل تمويلها

الفرع الأول: سياسة منح القروض في المشاريع السياحية[3]

أولا/ أهمية طلب القرض وتحليله:

[1] شراد جميلة، نفس المرجع، ص 42.

[2] المرجع السابق، ص 42.44.

[3] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الوراق لنشر و التوزيع عمان الطبعة الأولى سنة 2010ص 77.78.

توجد مجموعة من السياسات الواجب إتباعها عند منح القرض للمشاريع السياحية تتمثل فيما يلي:

يعتمد اتخاذ قرار الاقتراض علي جدارة طالب القرض الائتمانية أو الإقراضية ومقدرته علي تسديد القرض، ولكي يتمكن المقرض من تفحص ذلك وتحديد موقفه، لابد لطالب القرض من تقديم طلبه موضحا فيه البيانات والمعلومات التي تعكس وضع المقترض المالي علي حقيقته، ويختلف نموذج طلب القرض من مؤسسة إقراض إلي أخرى, وأحيانا وفقا لنوع القرض المطلوب, ولكن بصورة عامة يتوجب توفر المعلومات الآتية في أي طلب قرض يتم تقديمه للمؤسسات المقرضة، فمثلا إذا أردت إدارة احد الفنادق الحصول علي قرض من احد المصارف لابد من توفر المعلومات التالية :[1]

- اسم الفندق طالب القرض وعنوانه ودرجة تصنيفه السياحي.
- المساحة الإجمالية للبناء والأرض التي أنشئ عليها الفندق .
- نوع التوسع للخدمات والمنتجات السياحية المطلوب القرض لأجلها.
- عدد غرف وعدد أسرة الفندق ومعدل الأشغال السنوي.
- تفاصيل استعمالات القرض والتكاليف التقديرية لكل بند وتاريخ الحاجة إليها.
- خطة تسديد القرض.
- الميزانية العمومية أو الحساب الختامي للفندق, والتي يظهر فيها الوضع المالي للفندق في نهاية كل سنة مالية.
- حساب دخل الفندق أو حساب الأرباح والخسائر خلال مدة معلومة.
- الموازنة التقديرية المستقبلية خلال الفترة القادمة .
- وصف لنوع الضمانات والتعهدات والكفالات التي ستقدم كضمان للقرض .

[1] موفق عدنان، عبد الجبار الحميري، نفس المرجع، السابق ص78.77.

وتعتبر هذه المعلومات من الأساسيات التي يجب أن يحتوى عليها طلب القرض للفنادق أو الشركات السياحية, لكي تقوم الجهة الممولة بدراستها وتحليلها قبل إصدار قرارها, كما أن لها أهمية خاصة تتعلق بالأغراض الإحصائية للمؤسسات المقرضة.

ثانيا/ العوامل المحددة لحجم القروض السياحية:

تحتاج إدارة الفندق ثلاث مجموعات من المعلومات لتحديد حجم القروض التي تروم للحصول عليها وهي كالآتي:[1]

1-التكاليف التشغيلية التي تشمل علي:

- أجور ورواتب العاملين.
- تكاليف قوائم الكهرباء والتدفئة والتبريد.
- تكاليف البضائع التشغيلية.
- تكاليف مصاريف الهاتف والبريد.
- تكاليف الترويج والإعلام.
- تسديد القروض مع فوائدها.
- تكاليف تبديل الأثاث.
- تكاليف الضرائب.
- تكاليف التامين.

ومن الملاحظ بان جزء من هذه التكاليف هي تكاليف ثابتة والأخرى تكاليف متغيرة، حيث لا يمكن احتساب التكاليف المتغيرة بشكل دقيق , فمثلا أن تكاليف الطعام تعتمد علي عدد من الضيوف الذي ل ايمكن توقعه إلا من خلال الخبرة والتجربة السابقة أو الاستعانة بالشركات المختصة بالتسويق السياحي .

2. تحديد حجم العوامل : وهي أيضا تعتمد علي حجم ونوعية السوق المستهدف الذي لا يمكن السيطرة عليه بسهولة سيما وان رغبات وحاجات السياح غير ثابتة، وتشمل العوامل علي:

- مبيعات الطعام والشراب؛
- مبيعات الغرف؛

[1] موفق عدنان , عبد الجبار الحميري، نفس المرجع السابق، ص 84.85

- مبيعات قاعات الحفلات؛

- مبيعات فندقية أخرى (مكالمات التلفون، خدمات الانترنت... الخ).

3. الخصومات السنوية حيث أن معظم الفنادق السياحية تعلن عروضا تشجيعية لفئات معينة من الأفراد مثل طلاب المدارس .

ثالثا/ أسس منح القروض للمشاريع السياحية:

هناك عدة أسس يضعها البنك عند قيامه بمنح عملائه الأنواع المختلفة من القروض, ومن هذه الأمور:[1]

مبلغ القرض: حيث يجب أن يتناسب حجم القرض المطلوب مع حجم نشاط المشروع السياحي، لذلك يجب علي البنك دراسة حاجة المشروع التمويلية وتحديد المبلغ الذي يتناسب مع حجم نشاطه .إن منح المشروع السياحي قرضا يفوق حجم نشاطه يؤدي إلي تحميل الخسارة دينا قد تكون غير قادرة علي سداده، بالإضافة إلي ارتفاع نفقات التمويل، كما أن منح المشروع السياحي مبلغا يقل عن حجم نشاطه يؤدي إلي وقوعه في عسر مالي، أو يؤدي إلي المزيد من طلبات الإقراض.

الغرض من القرض: يجب علي البنك دراسة الغرض من التمويل المطلوب من قبل المشروع السياحي وذلك حتى يقوم البنك بتوجيه إدارة المشروع السياحي نحو نوع التمويل الملائم لهذا الغرض.

مدة القرض: تفضل البنوك بشكل عام القروض قصيرة الأجل والتي تسدد نفسها بنفسها، إلا أن البنوك تقدم قروضا طويلة الأجل ومتوسطة الأجل لتمويل شراء الأصول الثابتة أو تمويل التوسع .

مصادر الوفاء: يجب علي البنك دراسة مصدر السداد لدى طالب القرض ومدى كفايته لسداد التزامات البنك كما يدرس أيضا مصادر السداد الثانوية، المتوفرة لدى المقترض.

سمعة المقترض: وهنا يجب التأكيد علي رغبة المقترض في السداد من خلال سمعته الجارية.

قدرة المقترض الإدارية والفنية: إن إدارة المشروع السياحي الجيدة تؤدي إلي حسن استغلال الأموال وبالتالي القدرة علي سداد الالتزامات .

[1] مصباح نجاة دواخة بسمة، مرجع سابق ص56 - 57

رأس مال المقترض: كلما كان رأسمال المقترض اكبر كلما أدى ذلك إلي زيادة اطمئنان البنك نحو منحة القرض المطلوب.

الضمانات المقدمة: يهتم البنك بالضمانات المقدمة من المقترض، وتعتبر الضمانات خط الدفاع الأخير بالنسبة للبنك والدي يستطيع الرجوع إليه عند تعثر الدين.

رابعا/ الأسس التي يتحدد بموجبها القرض:

تعتبر قرارات الإقراض من أهم القرارات التي تتخذها المصارف، فالقرض المدروس والمناسب للمشروع الجيد في الوقت المناسب هو الضمانة الأكيدة لسديد هذا القرض في موعده ولحصول المقترض علي أقصى منفعة ممكنة منه، وبقدر ما تكون قرارات المؤسسة المقترضة صائبة يكون دورها فعالا في تحقيق التنمية السياحية المرجوة، ومن هنا لابد أن تكون قرارات الإقراض مرتكزة علي الأسس العلمية المتعلقة بأساليب التقييم المعتمدة .

وبصورة إجمالية يمكن تلخيص العوامل التي لابد من مراعاتها عند اتخاذ قرار الإقراض بما يأتي:[1]

– الحاجة الفعلية للقرض: ويقصد بذلك حاجة المشروع السياحي إلي القرض لمواجهة متطلباته، إذ لابد إن تكون هناك أنشطة مجدية ومطلوبة لا يستطيع المشروع السياحي تنفيذها إلا من خلال الحصول علي تمويل خارجي من مصادر التمويل المتوفرة، وكذلك لابد أن تكون هناك ضرورة اقتصادية لنشاط المشروع السياحي المقصود تمويله.

– سجل المقترض لدي المؤسسة: نجد أن ملف المقترض في مؤسسات الإقراض التي يوجد فيها نظام جيد للملفات، والتسجيل يحتوى علي معلومات تتعلق بقروضه السابقة سواء من ناحية ظروف إصدار تلك القروض أو تحصيلها لذا عندما يتقدم المشروع السياحي بطلب قرض جديد لابد وان يندمج هذا الطلب في ملف المقترض القديم.

– الأغراض التي يطلب القرض من اجلها وتكاليفها: لتحديد تكاليف خطة المشروع السياحي أو إقامة المشروع لابد أولا من تحديد البنود المختلفة التي يتكون منها المشروع السياحي ودراسة التكاليف اللازمة لكل بند منها، ويتولى لك بصورة مبدئية طالب القرض نفسه، إذ يحدد في طلبه الأغراض المطلوب تمويلها وتكاليف كل غرض منها.

[1] مصباح نجاة دواخة بسمة، نفس المرجع، السابق ص 57–58

– مقدرة المشروع السياحي علي تحمل المخاطر: وهذه أيضا تتحدد من خلال دراسة الوضع المالي للمقترض، بالإضافة إلي دراسة وتحليل أية استثمارات أو دخل ثابت من خارج العمل السياحي.

– مقدرة المقترض علي التسديد: إن مقدرة المقترض علي التسديد تعنى أساسا مقرة المشروع المراد إقامته علي التسديد لان المشروع الغير قادر علي تسديد ديونه يعتبر مشروعا غير ناجح، وبالتالي لا جدوى من إقامته ويجب عدم تمويله.

– قوة الضمانات المقدمة: علي الرغم من الدراسات التي يتم من خلالها تحديد مدى مقدرة المستثمر علي الاقتراض والتسديد إلا أن كثيرا من مؤسسات الإقراض تلجا إلي رهن موجودات ثابتة أو منقولة لشركات السياحية كإجراء احترازي يمنع المقترضين من التصرف بهذه الضمانات المقدمة.

– مدخرات الشركات السياحية ومساهمة جهات أخرى في التمويل: ليس من الضروري أن تقوم مؤسسة الإقراض بتمويل كل التكاليف اللازمة للمروع السياحي.

– إمكانية التمويل المتاحة للمؤسسة المقرضة: كثيرا ما تواجه مؤسسات الإقراض نقصا في الأموال لمواجهة الاحتياجات التمويلية في القطاع السياحي وفي هذه الحالة تضطر إلي تحديد أنواع ومقادير قروضها في ضوء إمكاناتها المالية المتوفرة, وفي كثير من الأحيان يتم رصد مخصصات محددة حيث لا يمكن تجاوزها، وتتناسب مع سمعة ومكانة الشركة السياحية.

الشكل رقم (08): البيئة الإدراية للمستثمر السياحي بالجزائر

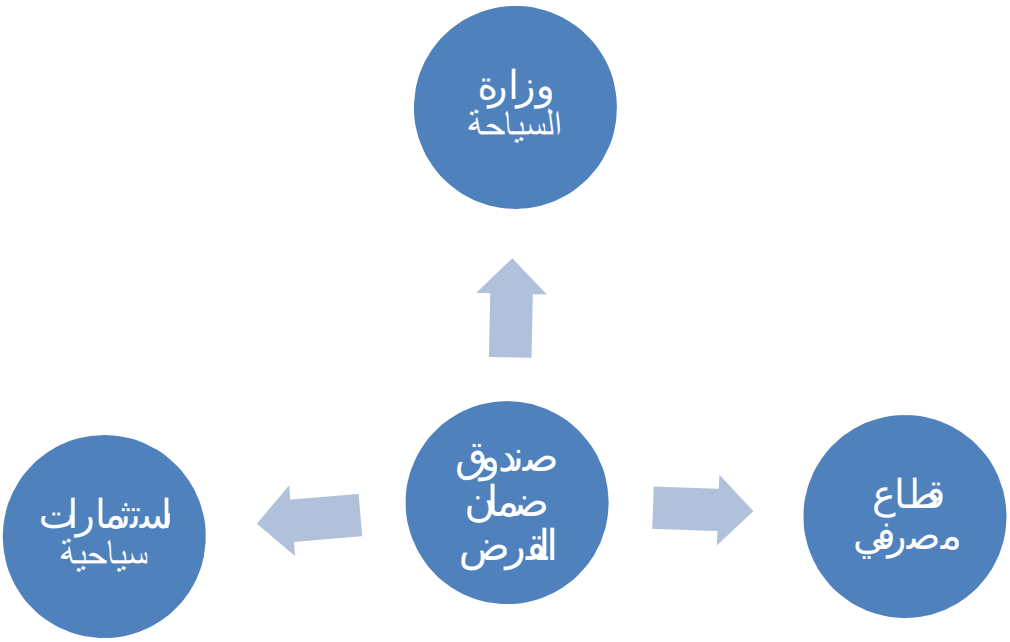

المصدر: خولة بن شيبة، دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات السياحية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018 ص 21.

يوضح الشكل السابق الترابط الواقع بين كل الهيئات الداعمة أو العاملة علي تنشيط القطاع السياحي والتي تسنى لنا زيارتها تباعا، وكانت لنا العديد من المقابلات مع الأعوان المكلفين بالتعامل المباشر مع المستثمر السياحي.

الفرع الثاني: مشاكل تمويل الاستثمار السياحي.[1]

يسفر عادة تحليل وتقيم البنك لدراسة الجدوى المقدمة له من إدارة المشروع طالب التمويل عن بعض ملاحظات تتفاوت في أهميتها وفي درجة تأثيرها علي قرار البنك بشان التمويل.

فقد يتضح من مراجعة بنوك التكاليف الاستثمارية للمشروع انه لم يأخذ في الاعتبار بطريق السهو أو الخطأ تكلفة بعض العناصر، أو أن بعضها قد قدر بأقل من الواجب، أو انه لم تتخذ الاحتياطات المناسبة لاحتمال ارتفاع الأسعار وفقا للمؤشرات الاقتصادية المتاحة.

ومن أمثلة ذلك عدم إدخال مصروفات التدريب وتجارب التشغيل بدقة ضمن مصروفات ما قبل التشغيل أو عدم الأخذ في الحسبان تكلفة إنشاء مباني سكنية أو وسائل انتقال العمال رغم بعد موقع المشروع أو عدم توافر سبل مسيرة للمواصلات، أو تقدير تكاليف توصيل المرافق العامة للمشروع بأقل من اللازم، أو عدم الاحتياط المناسب

[1] شراد جميلة، مرجع سبق ذكره ص45.

للارتفاع أسعار تكلفة بعض الأصول كالمباني والإنشات والمعدات أو لمواجهة تقلبات أسعار الصرف للعملات المستخدمة في سداد قيمة الآلات في حالة الشراء بعملات غير عملة القرض المطلوب للمشروع، أو عدم الدقة في حساب فئات الرسوم الجمركية المستحقة علي الأصول المستوردة من الخارج، أو تقدير تكلفة التمويل بأقل من الواجب.

وقد تبين وجود اختلاف في هيكل التمويل لتغير حجم التكلفة الاستثمارية الأمر الذي قد يتطلب تعديل حجم كل من الأموال المطلوب اقتراضها وتلك الممولة من أصحاب المشروع للوصول إلي علاقة مقبولة من الناحية التمويلية.

تواجه البنوك مشكلة الاختيار عند اتخاذ القرارات التمويلية والمفاضلة بين فرص الاستثمار المختلفة أخذة في الاعتبار ما تسعى إليه من استخدام الموارد المتاحة بكفاءة لإنجاز اكبر عدد من الأهداف المطلوب تحقيقها في ظل السياسة الاستثمارية والأولويات المحددة لها، وكلما جاءت القرارات الاستثمارية التي تتخذها البنوك سليمة كلما ذلك إلي نجاح عملية التنمية ومن اجل ذلك فإنها تعتمد أساسا علي دراسات الجدوى لتقيم المشروعات وتحليل ربحيتها التجارية.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل المنشآت السياحية وأهم مصادر التمويل المتوفرة أمامها من خلال إبراز تشكيلة من هذه المصادر سواء مصادر التمويل الداخلية ومصادر الخارجية المتمثلة في التمويل من طرف الجهاز البنكي ومختلف أنواع القروض التي يقدمها، وكذا الشروط التي يعتمد عليها من اجل منح هذه القروض وفي ظل التطورات المالية الحديثة وظهور أدوات ومنتجات مالية جديدة مثل الاستئجار التمويلي والذي مازال استخدامه ضئيلا بالنسبة لدول النامية إضافة إلي أدوات التمويل المضاربة برأس المال والتي تلجا إليها المنشآت كبديل آخر لتمويل، ولكن رغم ذلك يبقى التمويل من البنوك التقليدية هي الملجأ الأساسي لتمويل مختلف المنشآت.

خاتمة

خاتمة

لقد خصت الجزائر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام واسع، وتجسد لذلك من خلال إصدار جملة من التشريعات القانونية التي تنظم تسير شؤونه وإنشاء العديد من الهياكل البرامج الموجهة خصيصا لدعم تأهيل مؤسساته وتطوير دورها في الاقتصاد الوطني، حيث تلعب المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة دورا هاما في نهوض باقتصاديات الدول دالك نظر للعد الهائل من هذه المؤسسات باقتصاد أي دولة أضف إلى دالك عدد العمالة الذي يشغل بهذا النوع من المؤسسات نظرا أيضـ للخصوصيات التي تتميز بها من مرونة وعدم تأثرها بشكل كبير بالتغيرات الاقتصادية الكبرى وأيضا سهولة تسيرها ...الخ. ويمكننا أن نستخلص من دراستنا هذه من خلال بحثنا المستمر الإجابة على الفرضيات المطروحة وعدة نتائج وتوصيات مقترحة وأفاق البحث نلخصها في النقاط التالية:

الفرضية الأولى: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وأساسيات في النهوض باقتصاديات الدول، وذلك بحكم أنها تمثل الحصة الكبرى في تكوين القطاعين الخاص والعام، وأنها تشكل قاطرة التنمية المعاصرة لكثير من الدول العالم نضرا لخصوصيات التي تتميز بها أثبتت صحة الفرضية من خلال التغيرات الاقتصادية الجارية في العالم وفي ضل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة وإبرامها عقد شراكة مع الاتحاد الأوربي، الأمر الذي يعني تحرير التجارة وإلغاء رسوم جمركية لمؤسسة دول أعضاء في المنظمة العالمية لتجارة ولدول الاتحاد الأوربي، أصبح أمام هذه المؤسسات جملة من التحديات على الصعيد المحلي والدولي ولعل أهم هده التحديات هو منافسة ومنه لا بد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية أن تجهز نفسها للوقوف في وجه هذه التحديات، ويجب عليها أن توسع مجال أعمالها ليشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية.

الفرضية الثانية: يعاني قطاع سياحة بالجزائر من التهميش وعدم الاهتمام ضمن أولويات البرامج التنموية لدولة.

نثبت نفي الفرضية الثانية بعد انهيار أسعار النفط والأوضاع التي تواجهها الجزائر تحتم عليها البحث عن البدائل اقتصادية مناسبة لمواجهة تقلبات أسعار البترول مما دفع بالدولة بالاهتمام بالقطاع السياحي وخاصة في الآونة الأخيرة حيث اعتبرت الجزائر قطاع السياحة منذ القرن الواحد و العشرين بعدما كان هذا القطاع شبه مهمش، فاعتمدت الدولة ولنهوض هذا القطاع على إنشاء مجموعة من المؤسسات منها الوكالة الوطنية للتنمية السياحية.

الفرضية الثالثة: توفر البنوك التجارية والهيئات الرسمية للدولة كل التسهيلات المالية واللوجستية يقابلها غياب ثقافة لدى المستثمر وعدم وجود الرغبة في التوسع وإنشاء استثمار سياحي.

نثبت صحة الفرضية حيث عملت البنوك التجارية والهيئات الرسمية للدولة على توفير تسهيلات المالية من اجل الاستثمار في القطاع السياحي، إلا آن ثقافة المستثمر ليست كافية للعمل في هذا القطاع خاصة طبيعة العمل البنوك، إذ يعتقد المستثمر أن البنك يقف حاجزا أمام استثماره بل البنك ملزم بوضع مجموع من الشروط لضمان استرجاع القرض.

الفرضية الرابعة: التمويل المدعم يعتبر الحل الأمثل لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك.

نثبت صحة الفرضية حيث حاولت السلطات الجزائرية المساعدة وذلك من خلال مجموع الهيئات، ولكن البنوك تضع مجموعة من الشروط شبه تعجيزية تحول دون وصول المستثمرين إلى الحصول على قرض، وبسبب عدم الالتزام المستثمرين برد القرض في الآجال المحددة، وكذا النية الغير السليمة الاقتناء القرض تولد رد سلبي من طرف البنك ويتضح ذلك من خلال قائمة طالبي القرض.

نتائج الدراسة: تتلخص نتائج دراستنا فيما يلي:

1. اختلاف الدول في تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع إلى درجة النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي.
2. تولي الجزائر أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير الأساليب والطرق التي تسمح بدعم وتطوير هذا القطاع لكونه يساهم في توفير مناصب الشغل ورفع الناتج القومي والقيمة المضافة مما يؤدي بنتائج ايجابية تعود على الدولة.
3. بر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الأكثر ديناميكية لكونها تشكل غالبية خيوط النسيج الاقتصادي الموجود بشكل عام.
4. بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها كالصعوبات المالية والصعوبات القانونية ومشاكل المحيط والتسويق والمنافسة ولقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة غير ملحوظة خلال السنوات الأخيرة تطور عددها خاصة بعد إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5. أدى التقدم التكنولوجي بالمؤسسات للاهتمام بتنمية ونشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد علي التكنولوجيا العالية هدف الزيادة من جودة المنتجات، وتحسين الأداء الإنتاجي داخل المؤسسات، مما يحسن ويدعم المزايا التنافسية التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين.

6. مهما اختلف نوع المشروع السياحي إلا أنه يتطلب تمويله من طرف البنوك التجارية.
7. نقص الاحترافية و الحواجز البيروقراطية المتعلقة بصعوبة الحصول على العقار السياحي خصوصا في مناطق التوسع السياحي وعدم تهيئته، كما أن المناطق الأخرى تكون غير مناسبة الإقامة المشاريع السياحية عليها، وهذا ما أدى في كثير من الحالات إلى رفض البنك تمويل مثل هذه المشاريع.
8. من بين مصادر التي تقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية هي شركات المساهمة حيث تقم هذه الأخيرة بإصدار أسهم من اجل تكوين رأسمالها أو زيادته، وهناك نوعان من الأسهم، أسهم عادية واسهم ممتازة.
9. تتحصل المؤسسة سياحية علي القروض من البنوك وشركات التامين وغالبا ما تستحق بعد فترة زمنية طويلة الأجل تتراوح بين سبع سنوات وعشرين سنة كأقصى حد، حيث توجه أساسا إلى تكوين رأس مال العامل بالإضافة إلى تمويل الاستثمار.
10. تواجه البنوك مشكلة الاختيار عند اتخاذ القرارات التمويلية والمفاضلة بين فرص الاستثمار المختلفة أخذة في الاعتبار ما تسعى إليه من استخدام الموارد المتاحة بكفاءة لإنجاز اكبر عدد من الأهداف المطلوب تحقيقها في ظل السياسة الاستثمارية والأولويات المحددة لها, وكلما جاءت القرارات الاستثمارية التي تتخذها البنوك سليمة كلما أدى ذلك إلى عملية التنمية ومن اجل ذلك فإنها تعتمد أساسا علي دراسات الجدوى لتقيم المشروعات وتحليل ربحيتها التجارية.
11. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعود معظم مشاكلها إلى مرحلة الإنشاء ويرجع ذلك إلى ضعف روح المبادرة ونقص الخبرة والمستوى التأهيلي لتسير المشروع.

التوصيات : من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات المتوصل إليها:

1. خلق آليات جديدة تمكن البنوك من الحصول على الثقة والضمان لتشجيع تمويل هذه المشروعات.
2. إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات صغيرة والمتوسطة تقوم بمنح قروض مسيرة لاسيما فيما يتعلق بسعر الفائدة.
3. ضرورة إسهام الجمعيات المحلية في تكوين وإنشاء هذه المؤسسات كما هو معمول به في العديد من الدول العربية كمصر، الأردن، تونس.... فيجب أن تخرج الجمعيات عن مجالها الكلاسيكي وتدخل مجالات الاقتصاد للمساهمة في تنمية الوطنية.

4. ضرورة مساعدة الحكومة لهذه المؤسسات بتخفيض الرسوم والضرائب والإعفاء منها في بعض الأحيان، لتشجيع توجيه هذه المؤسسات نحو قطاعات معينة كالصناعات الحرفية أو لتشجيع إقامتها في مناطق محرومة وتعاني من حدة البطالة (الجنوب الجزائري).
5. يجب على الدولة أن تخصص أموال أكثر لهذا القطاع بحيث تكون حصة تدعيم هذه المؤسسات يكون أكثر في برنامج النمو الاقتصادي.
6. ضرورة خلق نظام معلوماتي يمكن من استغلال المعطيات في الوقت المناسب لاحتلال مركز تنافسي يضمن بقائها وتطورها.
7. على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسين تنظيمها الداخلي وجعله متوازنا في تقسيماته ومناسب للمحيط المباشر بطريقة تنجح فيها المؤسسة بفرد نفسها بنجاح كمنافس قوي في المحيط ، وإذ كانت هناك استمرارية في تنفيذ هذه الاستراتيجية يمكن للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة أن تنجح في توسيع حصتها السوقية.
8. توفير الشرط التحفيزية الاستثمار من خلال القرض الفندقي الموجه للمستثمرين في قطاع السياحة، على اعتبار أن القطاع يتطلب أموال ضخمة وإنشاء صندوق لضمان استثمارات السياحية.
9. نظرا لتوفير الجزائر على ثروات سياحية كبيرة ومتنوعة، فيجب القيام بعملية جرد لهذه الثروات وتصنيفها وترتيبها حسب أهمية والاعتماد على الأسس العلمية، وان يتم إقامة دراسات الجدوى من اجل تقيم المستثمرين من حيث التأثير الاجتماعي والاقتصادي وانعكاساته على طبيعة البيئة.
10. العمل على معالجة المشكلات الإدارية التي تواجه عملية الترقية السياحية وخاصة مشكلة التضارب في المهام بين الأجهزة المحلية والمركزية.
11. العمل على إزالة المعوقات التي تواجه النشاط السياحي والاستغلال إمكانيات سياحية متوفرة بكفاءة وفعالية، بذلك من خلال إعطاء الأولوية للقطاع الخاص مع احتفاظ السلطة العمومية بوظيفة التخطيط المرن والمراقبة.

آفاق الدراسة:

لقد كانت هذه الدراسة محاولة الإحاطة بكل جوانب الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة والتي أمكننا الحصول عليها إلا أن هذا لم يكن ممكنا نظرا لشساعة الموضوع وثرائه الفكري، كونه يدرس جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية والجانب الأخر يدرس كيفية تمويلها هذه الأخيرة من طرف البنوك التجارية ومن هذا المنطق نود اقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون مواضيع لدراسة مستقبلية.

- تسويق الخدمات السياحية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- التمويل الثلاثي ودوره في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- واقع وآفاق السياحة الدينية في الدول العربية.
- دراسة اثر الانفتاح الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الأخير نأمل أ نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع وفي جمع مادته العلمية وفي دراسته وعرض بالشكل الذي يخدم الغرض منه، ونختم بقول سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام {اللهم علمني ما ينفعني و انفعني بما علمتني وزدني علما والحمد لله على كل حال}.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- مراجع باللغة العربية

أ) الكتب والقواميس:

- عبد الغفار حتفي، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية الإسكندرية،2000 .
- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004.
- عاطف الأخرس، محاسبة المنشآت السياحية، دار البركة لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001.
- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2000.
- محمود يونس، عبد المنعم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، 2003.
- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشاة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر 2000.
- زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، الطبعة السادسة، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان 1997.
- فلاح حسين الحسنى، إدارة البنوك_ مدخل كمي واستراتيجي معاصر_ ، دار وائل للنشر، عمان شارع الجمعية العلمية الملكية، 2000.
- نعيم الظاهر، سراب الياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان الطبعة الثانية، 2007.
- ماهر الشمايلية، علي فلاح الضلاعين، مصطفى يوسف كافي، التخطيط السياحي.

ب) الملتقيات:

- احمد قنيع وآخرون، دور تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التميز، ملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم اقتصادية التجارية وعلوم تسير، جامعة حمة لخضر الوادي، يومي 06_07 ديسمبر 2017.

- بوهزة محمد وبن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات ص و م في الجزائر، مداخلة في دورة تدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة فرحات عباس سطيف.
- مصطفى عوادي، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- مشعلي بلال، أساليب دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار الأسعار، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.

ت) المذكرات والأطروحات الجامعية:

- بريش السعيد، تقيم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات ص و م في التنمية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة 2004.
- سعاد قوفي، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016 _2017.
- سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، شهادة ماجستير تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة 2005-2006.
- لعلى محمد، ظويو محمد منير، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسير، جامعة محمد بوضياف، بالمسيلة ، 2016 _2017.
- مصباح نجاة، دواخة بسمة، دور البنوك في تمويل القطاع السياحي، رسالة ماستر، 2013-2012.
- خنفسي محمد عبد الناصر، مالك سعيد، حول مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ، ادرار 2018 _2019.

- شلايف فاطمة الزهراء، مراسلي كريمة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم تسير، جامعة الجيلاني نعامة ،2016 _2017 .

ث) بن حمو عبد الله، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، الجزائر 2010-2011.

ج) المحاضرات:

- محمد بلقاسم حسن بهلول, الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، منشورات دحلب، الجزائر 2001، ص 46
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر الطبعة2، 2003.
- عبد الواحد غردة، محاضرات في الاقتصاد البنكي، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم تسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

ح) القرارات، والقوانين ،المراسيم:

- قانون النقد و القرض 9_10.

خ) الجرائد و المجلات:

- مادة 04-05-06-07، القانون رقم 01-18، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 77، الصادر في 27 رمضان 1422 هـ الموافق 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المادة 05، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، 11 يناير 2017.
- محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة الشلف, مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا, العدد السابع.
- صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2004/03.
- مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث جوان 2018.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، عدد28.22.2013.

- قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية 2011.
- الديوان الوطني للاحصائيات.

د) المقابلات:

- ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية ، الأردن، 2006.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

- BESSADI Salima, LE ROLE DES BANQUES COMMERCIALES DANS LE FINANCEMENT DES PME(CAS:BNA AGENCE DE TIZI_OUZOU),Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de master en sciences économiques, spécialité monnaie, finance et banque, université mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou , 2015_ 2016.
- "Meliani Hakim et Bouadam kamal ". La pme- pmi Algérienne. Passé,présentet perspectives", session internationale sur : le financement des petits et moyens projets et la promotion de leur role dans les économies maghrébines, université ferhat abbas-sétif, 25-28 mai 2003,p.19

.

الملاحق

الملحق رقم (01): اتفاقية بين البنوك التجارية ومديرية السياحة والصناعة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DU TOURISME
ET DE L'ARTISANAT

وزارة السياحة
و الصناعة التقليدية

Direction de l'Evaluation et de Suivie
Des Projets Touristiques

مديرية تقييم و دعم
المشاريع السياحية

الجزائر في:

إلى السيدات والسادة
مديراء السياحة والصناعة التقليدية

الموضوع: نحو تقييم عملية تمويل مشاريع الاستثمار السياحي الخاص.

في إطار وضع حيز التنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين وزارة السياحة و الصناعة التقليدية مع البنوك والمؤسسات المالية (SPA الجزائر استثمار FGAR, CPA, BDL, BADR, CNEP) خلال شهر ماي 2012، عقد اجتماع عمل يوم 31 أكتوبر 2012 مع إطارات و مسيري هذه المؤسسات قصد وضع خارطة طريق لتحسين الترويج المحلي، و التكفيل بكفاية لضمان وضع مجموعة من الإجراءات تحديدا للتطبيق الأمثل لمختلف البنود، وذلك لتسهيل عملية تمويل المشاريع و مرافقة البنوك للمستثمرين على المستوى المحلي.

وفي هذا الصدد، وتحت التحضير لهذا اللقاء المزمع عقده مع المؤسسات البنكية لاحقا بغية التقييم ومناقشة الإجراءات العملية أدرج لدعم الاستثمار السياحي، يشرفني أن أطلب منكم موافاتنا بـ:

- حصيلة المشاريع التي استفادت من تمويلات البنوك و كذا تلك التي رفضت ملفاتها من طرف البنوك خلال سنتي (2012-2013) مع ذكر الأسباب.
- رأيكم عن مدى مرونة هذه البنوك للمستثمرين على المستوى المحلي.

الرجاء موافاتنا بهذه المعلومات قبل تاريخ 15 سبتمبر 2013.

تقبلوا عبارات التقدير والاحترام

مدير تقييم ودعم المشاريع

وزارة السياحة والصناعة التقليدية

09 SEP. 2013

المديرية الجزائرية

الملحق رقم (02): المشاريع السياحية في صندوق ضمان القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

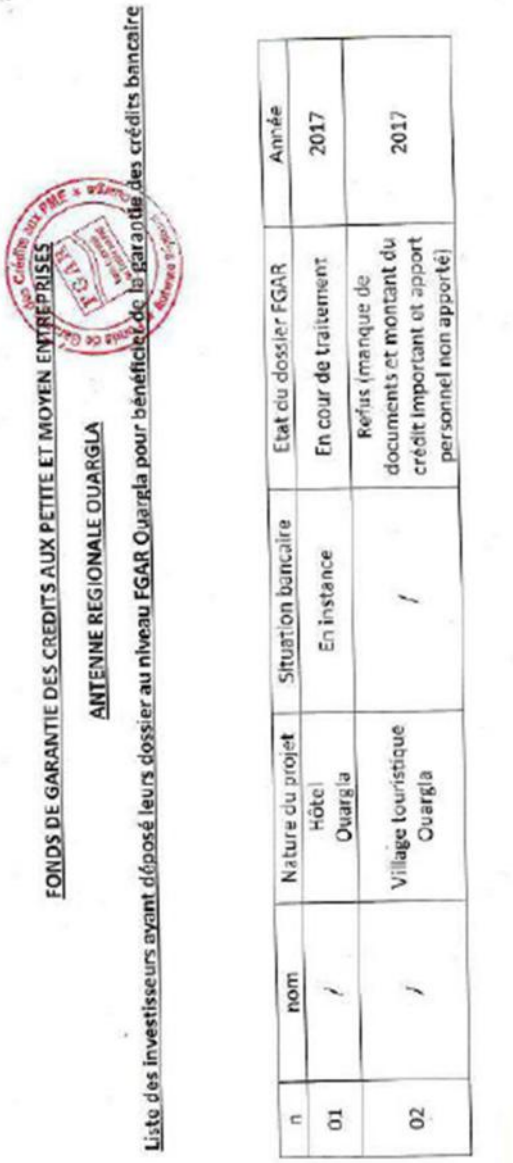

FONDS DE GARANTIE DES CREDITS AUX PETITE ET MOYEN ENTREPRISES

ANTENNE REGIONALE OUARGLA

Liste des investisseurs ayant déposé leurs dossier au niveau FGAR Ouargla pour bénéficier de la garantie des crédits bancaire

n	nom	Nature du projet	Situation bancaire	Etat du dossier FGAR	Année
01	/	Hôtel Ouargla	En instance	En cour de traitement	2017
02	/	Village touristique Ouargla	/	Refus (manque de documents et montant du crédit important et apport personnel non apporté)	2017

الملحق رقم (03): المشاريع السياحية في الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Ouargla

Répartition des Projets déclarés par communes/Nature d'activité

DU 01/01/2012 AU 31/12/2017

Communes	Nature D'activité	Nbr-Prj	%	Nbr-Emp	%	Montant en(MDA)	%
AIN BEIDA	ENTREPRISE D'ATTRACTIONS	1	3,45	30	1,53	200,[illegible]	1,32
AIN BEIDA	HOTEL AVEC RESTAURANT (TOURISTIQUE OU NON)	2	6,90	42	2,14	1 171	7,73
AIN BEIDA	HÔTELS	1	3,45	8	0,41	213	1,41
AIN BEIDA	VILLAGES DE VACANCES	1	3,45	27	1,37	212	1,40
EL HADJIRA	COMPLEXE TOURISTIQUE	1	3,45	533	27,12	1 804	11,91
EL HADJIRA	VILLAGES DE VACANCES	1	3,45	21	1,07	61	0,33
HASSI BEN ABDELLAH	HOTEL AVEC RESTAURANT (TOURISTIQUE OU NON)	1	3,45	69	3,51	504	3,33

28/02/2018 1

FastReport - unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Ouargla

Répartition des Projets déclarés par communes/Nature d'activité

DU 01/01/2012 AU 31/12/2017

Communes	Nature D'activité	Nbr-Prj	%	Nbr-Emp	%	Montant en(MDA)	%
NEZLA	ENTREPRISE D'ATTRACTIONS	3	10,34	482	24,59	872	4,44
NEZLA	HOTEL AVEC RESTAURANT (TOURISTIQUE OU NON)	1	3,45	25	1,32	304	2,00
NEZLA	LOCATION DE SALLES	1	3,45	11	0,56	79	0,52
NEZLA	MOTEL	1	3,45	11	0,56	131	0,87
NEZLA	VILLAGES DE VACANCES	1	3,45	140	7,12	977	6,46
N'GOUSSA	RELAIS ROUTIER	1	3,45	12	0,61	30	0,20
OUARGLA	COMPLEXE TOURISTIQUE	1	3,45	60	3,06	1 360	8,98

FastReport - unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Ouargla

Répartition des Projets déclarés par communes/Nature d'activité

DU 01/01/2012 AU 31/12/2017

Communes	Nature D'activité	Nbr-Prj	%	Nbr-Emp	%	Montant en(MDA)	%
OUARGLA	HOTEL AVEC RESTAURANT (TOURISTIQUE OU NON)	7	24,14	320	16,28	4 265	28,37
OUARGLA	LOCATION DE BATEAUX DE PLAISANCE ET BARQUES	1	3,45	6	0,25	49	0,32
ROUISSAT	COMPLEXE TOURISTIQUE	1	3,45	60	3,05	500	3,30
ROUISSAT	HOTELS	1	3,45	15	0,76	460	3,04
TOUGGOURT	COMPLEXE TOURISTIQUE	1	3,45	50	2,54	1 600	10,57
TOUGGOURT	HOTELS	1	3,45	43	2,19	530	3,50